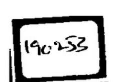


انتشارات دانشگاه تهران

۲۷۰



منطق التلویحات

تألیف

الشیخ شهاب الدین یحیی بن حبش السهروردی

حققه و قدم له

الدکتور علی اکبر فیاض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

١٩٥٥ - ١٣٣٤

بها: ۳۰ ریال

*

بسم الله الرحمن الرحيم ، بك ثقتي يا رجائي

السبحات[1] لجلالك اللهم يا قيوم افض علينامن عظائم بركاتك ويسرلنا العروج الى عروش قدسياتك و اهلنا لاستشراق سنا سرادقـاتك و صلّ على المصطفين من عبادك لرسالاتك و خُصّ[2] محمداً و آله بافضل تحياتك و هيّئ لنا من امرنا رشداً .

هذه رفاقـي[3] تلويحات على اصول من الحكمة آتية علـى العلوم الثلثة على ترتيبها بالغة في الايجاز و على الله قصد السبيل .

العلم الاول المنطق[4] و فيه ستة مراصد

المرصد الاول نذكر فيه ايساغوجي و هويشتمل على عشر[5] تلويحات

التلويح الاول في غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصوّر و هو حصول صورة الشيئى في العقل و اما تصديق و هـو الحكم على تصوّرات امّـا بنفي او اثبـات ، و لا تصديق الاّ علـى تصورين فصاعدا .

و كل منهما ينقسم الى فطري و غير فطري ، فاول الاول كتصور مفهوم الشيئي و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكميك[6] بان الكل اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطري يقتنص بالفكر و نعني بالفكر هيهنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه[7] المستحصل .

---

١) خ : السبحان ٢) ع :خ م خصص ٣) خ : رفاتي . ولا يوجد في خ

٤) لا يوجد في خ « المنطق و » ٥) لايوجد في خ « عشر » ٦) خ و م: كحكمك ٧) لايوجد « علمه » في خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده [١] لايتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلابد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو [٢] به الى المجهول ، و يتنزل [٣] المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة والصورة منه تام و نـاقص و بـاطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفي بالتمييز بين [٤] هذه الاحوال و الا ما وقع الهـرج بين العقلاء الا ان يـؤيد ابن [٥] البشر بروح [٦] قدسى يريه الشيئى كما هو [٧] فاحتجنا الـى آلة مميزه للخطاء من الصواب ، فالمنطق علم يتعلم فيه اصناف تـرتيب الانتقال الموصل و ما يقع فيه ذلك مستقيماً [٨] و مالا يقع فيه . والمجهول يحذو حذو المعلوم فى القسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لابدّ له من معلوم مرتب يناسبه، و غير الفطرى لولا نهايته [٩] الى الفطرى لما حصل مستحصل. فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت القول الشارح حداً كان اوغيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجةً برهاناً كان اوغيره . والقول الشارح والحجة طريقا العلوم [١٠]. و قصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تاليفهما [١١] على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما مبينا [١٢] مراتب الصور و المواد . و لما كان المؤلَّف مُحوجا فى العين و الذهن الى تحقق المفردات وجب [١٣] عليه النظر اولا فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفـاظ الموازية للمعانى اغنى بحثها عن بحث المعانى [١٤] لتحاذيها [١٥] . و قُدّمت اجزاء الموصل

---

١) خ و م : واجدها ٢) هواى المعلـوم به اى بذلك التـرتيب ، شرح.
٣) خ و م : تنزل ٤) ع : من ٥) خ و م : من البشر ٦) م : بـروح منه قدسى ٧) ش : الاشياء كما هى ٨) ما يقع فيه الترتيب هوالمواد و الانتقال المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح ٩) م: نهاية
١٠) ش : العلم ١١) ع : تاليفها ١٢) خ م : معينا ١٣) خ م : فوجب
١٤) خ م: اعنى بحثها عن بحث المعانى ١٥) خ : لتجاذبها . وفى الشرح: اذا عرف اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضا فهذا وامثاله هو المراد بالتحاذى هيهنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبّه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثيرمن هذا العلم كذا ، و يبتنى عليه غيره فلا محوج [١] الى قانون آخر ليتسلسل .

التلويح الثانى فى دلالة اللفظ [٢] على المعنى

دلالة اللفظ امان يكون على المعنى الذى وضع بازائه وهى دلالة المطابقه، اوعلى جزء المطابَق ويسمى دلالة التضمن، اوعلى رفيق لازم ويسمى دلالة الالتزام، فانّ لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكتابة و ان لم يكن اسماً لهما [٣] . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلث .

التلويح الثالث فى اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا أومركبا ، و الاول هو لفظ لايراد بجزئه الدلالة اصلا حين هو جزء [٤] كعيسى و الثانى هو الذى يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى قولا كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان جُعل اسما فهومفرد اذ لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام فى التعقل [٥] و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالته على زمان ذلك المعنى اويدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسما ويرسم [٦] بانه لفظ مفرد يدل على معنى [٧] ولايدل على زمانه [٨] كزيد و

---

١) خ م : فلايحتاج ٢) خ : الالفاظ ٣) اى للجزء و اللازم ، شرح
٤) ش : جزءه ٥) ش : العقل ٦) ادرج المصنف فى التقسيم ذكر تعريفات الاقسام و احكامها كما نبه عليه الشارح فحصل من ذلك التـواء فى كلامه كمالا يخفى
٧) يجب ان يقيد بالتام و الا انتقض بالاداة ، شرح ٨) يجب تقييده بالمحصل من الازمنه الثلثه وكذا فى التقسيم ايضا يقيد به و الا انتقض بمثل الصبوح و الغبوق فانهما و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل، شرح.

الثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى [١] موجود لشيئى غيرمعين [٢] فى زمان معين من الثلثة كلفظة « مشى » . و فى لغة العرب قد تتعذر [٣] الكلمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم و حرف [٤] على ما يلزم من مذهبهم ــ و اماان يدل على معنى غير تام فى التعقل [٥] و يسمى اداة ، و تصلح للربط ، وتركيب بسائطها لايفيد تصديقا و لا تركيبها [٦] مع احد قسيميها [٧] وحده . و « امس » و ان دل على الزمان اسم لانه هوالمعنى نفسه ولادلالة [٨] على زمانه فيه . و « المتقدم » و ان اشتمل على زمان اسمٌ اذ [٩] هو جزء المعنى لاخارج لحقه ، والمنفى فى الحد [١٠] ما وراء المعنى من [١١] الزمان .

و الأسم منه محصل و هو المستقل [١٢] بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالبصير [١٣] ، و منه معدول و هومجموع محصل وحرف سلب دل على خلاف معنى [١٤] المحصل كاللابصير [١٥] . و الاسم منه قائم وهوالذى لم يلحقه مايمنعه عن بعض ممكنات لواحقه و منه مصرّف [١٦] و هوالذى لحقه ذلك . و المركب منه تام و هوالذى كل من جزئيه تام [١٧] و منه ناقص و هوالذى احد جزئيه اداة .

التلويح الرابع فى اللفظ الكلى و الجزئى

الجزئى هوالذى نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه [١٨] كمفهوم زيد و

---

١) يجب ان يقيد بالتام كما عرفت، شرح ٢) لاحاجة الى التقييد به بل لايجوز ذلك لاحتمال ان يوجد فى بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيئى معين فى زمان محصل من الثلثه، شرح ٣) ع : يتعدد ٤) الافعال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم و حرف على مقتضى مايلزم من مذهب اهل العربية ، شرح ٥) خ م ع : العقل ٦) م : تركيبا ٧) خ : احدقسميها ٨) ع: دلالة له ٩) ش : او ١٠) اى الزمان المنفى فى تعريف الاسم هوالخارج عن المعنى لاالذى هو نفسه ولاالذى هو جزء منه ، شرح ١١) ش : فى ١٢) خ : المستقبل ١٣) خ : كالبصر ١٤) ش : معنى المعنى المحصل ١٥) خ: كاللابصر ١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولهما عليه منعاه مما هوممكن له كالتنوين مثلا، شرح ١٧) هذا على خلاف مصطلح النحاة فان المركب التام عندهم مايحسن السكوت عليه، شرح ١٨) لايوجد «فيه» فى ش .

الكلى هوالذى نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه [١] بالفعل كالانسان او بالقوة العديمة المانع كالعنقاء اويمتنع لمانع كالبارى ، و لو كفى مفهومه لمنع [٢] الشركة ما احوج [٣] الى البرهان . والاضافة الى الجزئى لاتمنع الكلية كفرس بكر . و كل ما اشير اليه جزئى كهذا الانسان .

و الجزئى من حيث مفهومه كلى لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات فى امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذاالاعتبار غيرالاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس فى نسبة الاسماء الى مسمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتكثر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسمى مترادفة [٤] ، اويتكثران ويسمى نحوه اسماءً متباينة ، او يتحدالاسم و يتكثر المعنى فاما ان يكون الاشتراك فى الاسم ليس لمعنى بتةً [٥] ويسمى مشتركا اويكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة ـ و يعتبر التشابه فى الامر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبخر ـ و يسمى اسماءً مجازية و متشابهة ، و ان تُرك الوضع الاول يسمى منقولة [٦] . اولمعنى مقصود باللفظ غيرمتساو فى الكل كالموجودعلى القيوم والممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالابيض على الثلج و العاج [٧] فانه على الاول اشد و اولى دون اولية [٨] و يسمى متشككا [٩] ، او لمعنى غير مختلف فى المسميات و يسمى متواطيا [١٠] كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه [١١] .

---

١) لا يوجد « فيه » فى م ٢) م ، يمنع ٣) ش:لماحوج ، خ : ما احتج (ما احتيج ظ) ٤) خ : مرادفة . و العبارة لاتخلو من اشكال تحوى قتامل ٥) خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته ٦) كذا بالتأنيث ! ٧) ع : وعلى العاج ٨) ش خ م : الاولية ٩) ش : مشككة ١٠) خ : متواطيات ١١) ع : بتة

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمي به شخص اسود [١] والجزئي على زيد لمفهوميه [٢] . وقد يؤخذ المتباين [٣] مترادفا للاشتباه كالصارم و السيف . و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالهامتغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك . و الكلي اعم من المتواطي و المتشكك لخلوه عن شرطيهما .

التلويح السادس في الموضوع و المحمول

اذا قلناج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول . و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ [٤] يكون حمل الشيئ على نفسه . و لابد في التصديق من تصورين. و لاحمل في الاسماء المترادفة الا بزيادة ضميمة كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض [٥] الحمل معنى التسمية ، بل معناه [٦] ان الشيئ الذي يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيئ في نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئا ثالثا [٧] كقولنا الضاحك كاتب . و ظُنّ ان الشيئ في جميع المواضع امر زائد عليهما حتى في قولنا الانسان جوهر و ذلك خطاء فان الشيئية و كون الشيئ حقيقة ليسا باصلين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرهامما يقالان عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شيئ .

و الجزء كالحيوان لايحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الّان توخذالحيوانية مطلقة تستوي نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً . و لا محمول جزئي في

---

١) ش : شخص واحد اسود ٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئي حقيقي ولدخوله تحت الانسان هو جزئي اضافي ، شرح ٣) خ م : المباين ٤) خ، او ٥) م ع : وغرض الحمل (بدون ليس) ٦) لما ابطل الظن الفاسد في الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقي و اقسامه ، شرح ٧) كذا في ع بحك واصلاح، وفي ساير النسخ: شيئ ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كليا سواء خصص بلفظة بعض او [١] نحوه او لم يخصص يكون حصرا لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز [٢] ، و ان جعل جزئيا ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابيا [٣] .

التلويح السابع فى الذاتى والعرضى

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل . و كل محمول اما ان يكون داخلا فى حقيقة الموضوع و يسمى ذاتيا اويكون خارجا و يسمى عرضيا . و الذاتى لما كان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون له علية ما . و يشاركه بعض العرضيات فى امارتين : فى ان نسبته الى المهية لا تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضى [٤] مثل الزوايا الثلثة للمثلث يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتى . ومقوم الوجود كمخلوقية الانسان، وعرضية السواد عرضى لتأخر التعقل . و الوجود عرضى للجواهر و الاعراض لجواز تعقل المهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يوخذ الموجود من حيث هو موجود، و كل شيئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع [٥] يقومانه . ووجود الشيئى غيره لوقوعه بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الا مالا وسط [٦] له والى ماله ذلك كالضاحك اللاحق بالانسان بتوسط المتعجب [٧] . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .

و مَن وَسَم الذاتى بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشيئى محمولان لا يجتمعان وجودا و عدما و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا « العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعيا .

و العرضى ينقسم الى مالا يرتفع فى الذهن والعين كما مثلناه والى ما يرتفع

---

١) م : و　٢) ش : ولايجوز ذلك　٣) خ م ع : ايجابا　٤) خ م ع : العرض　٥) خ م : مجموعا　٦) م : واسطة　٧) ش : بواسطة التعجب.

فى الذهن دون العين كعمى الاكمه و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة كمرض المصحاح او بصعوبة و بطؤ كمرض المراض .

التلويح الثامن فى المقول فى جواب ما هو

ليُدرَ [١] ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشيئى او مفهوم الاسم ان كان عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، اويكون امرا عدميا او لم يطلع بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ [٢] دال بالمطابقة على مجمـوع ذاتيات المسئول عنه و على الآحاد تضمنا اوقول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشيئى كمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظُنَّ ان المقول فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو [٣] فانّ الذاتى ليس كل هوية الشيئى و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كمارأى بعضهم تخصيص الجـواب به فيصلح ان يقال علـى المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن آحادها باسوّلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام الّا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشيئى لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث السته و ربـع الثمانية و هلم جراً الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجـواب هيهنـا فاللازم الواحد المتعاكس [٤] على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب ما هو على كل منها فلا يحصل [٥] ميز فى جواب المختلفات و هذالا يرتضيه سليم الفطرة. و مفهوم الناطق شيئى مّا له قوة النطق و يعرف من خارج [٦] تخصيصه بالحيوان و

---

١) م خ: ليدرى ، ش:لا بدوان ٢) لا يريد باللفظ هيهنا ما يعم المفرد والمركب و الا لم يكن فى قوله « اوقول » فائدة بل يريد مـا يخصص بالمفرد ، شرح ٣) ش م : و سهو ، خ : و سهواً ٤) يريد باللازم المتعاكس ما هو مثل لزوم استعداد الكتابه للانسان اللازمة لاستعداد الضاحكية اذ كل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوما متعاكسا ، شرح ٥) خ : يجعل ٦) ع : خارجه

كذلك كل مشتق نحوه مثل الابيض فانه يدل على شيئى قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لوقام البياض بغير الجسم لكنّا نسميه ابيض ، فالمقول فى جواب ماهوهو المهية ، وانّى تتحقق فى الوجود ن دون المقومات [١] ؛ و ان لم تخطر بالبال مفصلةً فهى داخلة .

ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير مقترن بعدد ان كان كليا فيجاب بحده كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئيا فسيأتى ، وان كان امرا مقترنا بالعدد غير متعرض [٢] للآحاد بل اشار الى العدد انه ما هو فهو طالب المهية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها . و فى هذا القسم اما ان يكون الذى فضل به كل من المشاركات على المهية المشتركة داخلا [٣] فى حقيقته يُقوّم ما به الافتراق وجود ما به الاشتراك اولا يكون كذا ـ ولا يقوّم الامر الخاص وجود العام ـ فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هى فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهية المشتركة بل يُخلّ بذى النفس و غيره ، و الاخص منه كتعرض اسماء الآحاد غير مطابق [٤] فانه غير سائل عن واحد واحد ، والمساوى للحيوان كالحساس اوالمتحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالتزام و لم يعتبر ، فيتعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانية [٥] جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما ورائها ، وهذا الجـواب لايصلح لسؤال [٦] الآحاد افرادا .

و الثانى كما اذا سئل عن زيد و عمرو وخالد انهم ماهم فيجاب بالانسان كما [٧] ذكر و كذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقايق و هنا لك جعل الحيوان فى كل واحد هوجعله انسانا و فرسا وهيهنا جعل انسانية كل واحد غيرجعلها زيدا وعمراً بخواصهما بل هى عوارض خارجة غير مغيرة [٨] لجواب ماهو .

---

١) اى لا تتحقق الا بمقوماتها ، ف شرح ٢) خ ع ش : معترض ٣) فى الاصول: داخل ٤) م : غير المطابق ٥) ش: والحيوانات ٦) ش: لشواذ ٧) خ : لما ٨) ع : معتبرة ، ش م : متغيرة .

التلويح التاسع فى الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول فى جواب ما هواما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا ويُرسم [١] بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق فى جواب ماهو، و اما ان يكون على اشياء متفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد فى جواب ماهو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المقولين القريبين [٢] فى جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يغاير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق [٣] ، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس تترتب فى صعودها و نزولها ، ويجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

---

١) انما كان هذا رسما لان مقولية الشيئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشيئى و التعريف بالامور الخارجية رسم لاحد . والكلى جنس للخمسة والمقولية التى بعده خاصة تميزه عن الاربعة الباقيه . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و امثاله قيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك اومافى معناه كما ستعلمه ان الشيئى الواحد قد يكون جنسا باعتبار و نوعا او خاصة او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

٢) يريد بالمقولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول فى جواب ماهو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان و كذلك الجسم النامى و الحيوان، و التقليد بالقريبين لا اعرف فيه فائدة فكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابى على بن سينا « انه الذى يقال عليه و على غيره الجنس قولا ذاتيا اوليا » فلكونه اعتبر فى رسمه الاوليه فى قول الجنس عليه اعتبر هو فى هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه يشارك غيره فى الدخول تحت الجنس ويقال عليه و على غيره الجنس قولا فى جواب ماهو لكنه لا يقال ذلك قولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليته على النوع اولا و عليه اعنى الصنف ثانيا و فى هذا الرسم اذاحذف ذكر القريبين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف ليس بمقول فى جواب ماهو ، شرح .

٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانحصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية في الذاتيات لكان لايعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياء لاتتناهى وذلك بين البطلان فينتهى الترتيب الى جنس ليس فوقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوع لا نوع تحته و يسمى نوع الانواع و الى شيئى هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط[١] لانه مقول [٢] فيكون خاصا فيصلح للتمييز بين [٣] المشاركات للشيئى فى معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلى الذى يقال على الشيئى فى جواب اى شيئى هو فى ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تميز الا انه تمييز غيرذاتى . واى يطلب التمييز المطلق. و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلا كل ذاتى اعم جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . ومن الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم [٤] دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالمتوسطات . و الفصل المقسم للنوع يقسم الجنس و لا ينعكس و الفصل المقوم للجنس يقوم النوع و لاعكس .

و الذاتى انحصر فى المقول فى جواب ماهو المنقسم الى المقول على المختلفات و الى المقول على المتفقات و غير المقول الصالح لجواب اى شيئى الذى هو الفصل.

---

١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شيئى يساويه فى الحمل كتضمن الحيوان للحساس والانسان للناطق لا بالعكس، شرح ٢) تقدير الكلام لو كان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فيكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط وجب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يلزم من باب عكس النقيض ان مالا يكون اعم محيطا لايكون مشتركا و كل ماليس بمشترك فهو خاص ، شرح ٣) خ م : من ٤) ع : مقوم .

و العرضي [١] اما ان يكـون محمولا على نـوع واحد دون غيره كان نـوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم او فارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و يسمى خاصة وترسم بانها كلي [٢] يقال على ماتحت حقيقة واحدة [٣] فقط قولا غيرذاتي ، وامّا ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالابيض على البيضان [٤] و يسمى عرضا عاما و يرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة و غيرها قولا غيرذاتي . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام [٥] وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد [٦] يكون جوهرا فان الجسم عرض [٧] للابيض لخروجه عن مفهومه كمادريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد [٨] لا العرض العام . وخاصة الجزئي خاصة الكلي وعرض عام الكلي عرض عام [٩] الجزئي ولا ينعكسان. و قد يكون شيئي واحد كاللون جنسا كما هو للسواد ونوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر في احوال لهذه [١٠] الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التى هى الجنس والنوع و الفصل والخـاصة والعرض

---

١) لوقسم العرضي الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى مالايكون لدخلت الاقسام باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع هيهنا اى حقيقة كانت لكن فى هذا التاويل تعسف ، شرح. ٢) فى الاصول: كلية ، و فى ش بحك و اصلاح ٣) قوله فى الرسمين على ماتحت حقيقة واحده ولم يقل على حقيقة واحده لان الرجولية مثلا هى من خواص الانسان و لاتضاف بالحمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولو اضيفت اليه من حيث هو لعمت و ليس كذا، شرح ٤) ع ش : البيضانى ٥) زيد فى م بعد « العام » : فيظن انه قسيم الجوهر ٦) لايوجد « قد » فى ع ٧) م ع ش : عرضى ٨) ع : للسواد ٩) ع : العام ١٠) ش : هذه

العام مشاركة [١] في وقوعها على الجزئيات باسمائها وبحدودها [٢] ايضا . وثلثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا يسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتي [٣]، والباقيان قد وقد[٤]. والفصل المنطقي الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا يوصف بها الشيئى الا مع اشتقاق كالاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . و يفهم من الاول [٥] دخوله فيه . ولولا الفصل ما [٦] استعد الجنس للخاصة وقد دريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص [٧] ، و الحقيقة الاصلية [٨] ما يقوّم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع والمختلفة ما يتقوم باجزائها ولا يقوم بجزئها [٩] الاشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامى لا تحصل حقائق [١٠].

و كون الشيئى موصوفا بانه احد هذه الخمسة او انه كلي او قسيمه [١١] او احد قسميه ونحوها عرضي له . ووصف الشيئى باحد هذه لاضافة مّا اما الى فوقه او تحته اومساويه، وكلٌ في نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتي ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف [١٢] ، هذا ما اردنا هيهنا .

---

١) ظ : متشاركة ٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمرو وبحده ايضا اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه حيوان ناطق . وقوله بحده لا يريد ان حد الكلي هو حد الجزئي الذى تحته فان ذلك محال في مثل الحيوان والانسان وفي كل جزئي تحت كلي بل يريد صدقه عليه لا على انه حدله . ومراده من الحد ماهو اعم منه ومن الرسم ، شرح ٣) يريد انه ياتي في علم ما بعد الطبيعة تحقيق الحال فيه فانه يخالف الجمهور في ان الجواهر لاتقبل الشدة والضعف ، شرح ٤) يعني قديقع بالتشكيك وقدلايقع ، شرح ٥) اى يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل في النوع على المعنى الذى عرفته في حمل كل ذاتي ، شرح ٦) ش : لما ٧) فيه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده وليست فصلا، شرح ٨) سيجيئى في مبحث الحد كلام عن «الحقيقة الاصلية» ٩) ع ح م : لجزئها ١٠) ع : الحقائق ١١) قوله اوقسيمه يريد الجزئي وقوله اواحد قسميه يريد الذاتي والعرضي وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا في جواب ماهو اوغير مقول وماشبه ذلك ، شرح ١٢) ينبغي ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك في الكتاب و ذكره في غيره من كتبه ، شرح .

*

المرصد الثاني في القول الشارح

وفيه ثلاثة تلويحات

التلويح الاول في الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيئ ويجمع مقوماته كلها، ويتركب في الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها. وما لاتركيب فيه لاقول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ماوراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الوحداني فترادفا. واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لاحدٌ وان دل على البعض فلا حدبه [1]. وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة [2] ولاالمشروط بالذاتي لحصوله بفصل وبحدناقص وهو الذي اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلا ولدلالة الخاص التزاما وهو غير معتبر، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيئ كما هو ويتبعه التمييز. ولا ايجاز في الحد ولاتطويل امّا في المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لايحذف وامّا في اللفظ فالجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد [3] مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمنا والفصول وان كثرت لادلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها، وان اورد حدالجنس مقام اسمه لاضير وتركُ مثل هذ الايجاز لا براح فيه عن الحدية [4]، فمن شرط في الحد الايجاز مخطئٌ [5]، والوجيز [6] مضاف وكائن من وجيز [7] كنسبة [8] طويل لاخرى [9] فالاضافات [10] المجهولة لايحد بها [11] الغير الاضافيات [12] المعلومة دونها.

---

1) ع م: حدية   2) ع: من الخاصة وحدة، خ: بخاصية   3) ع: تعدد

4) خ م: الحادثه، ش مثلهما بلا نقطة   5) خم: فخطا   6) خم: الوجز، ع:

(راجع ذيل الصفحة التالية)

التلويح الثاني في الرسم

وهوقول مؤلف من خواص الشيئ و اعراضه التي تخصه جملتها معا . و التام منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشيئ ، والناقص ماليس كذلك . واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفي للرسم فانه خاصة الخواص [١] المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل [٢] بها اذن فلا ميز فلاجواز ولايقدح هذا في القول الذي استقصي فيه في ذكر اللوازم . ولارسم واحد لمختلفين .

التلويح الثالث

ينبه فيه على امثلة في الخطاء ليهذب الطبع في التوقي لئلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة ، ولئلا يحد الجنس بنوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس ، ولايوخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة والملكة في حد الفاجر [٣] و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضعنّ [٤] الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب في حد الكرسي ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر عنب معتصر وكذا الرماد خشب محترق ، ولاالجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما

---

١) خم : للخواص . وفي الشرح : خاصة الخواص المتلازمة هي كالكاتب والضاحك والمنتصب القامة فان كل واحد منهما خاصة للباقي وللانسان ٢) يريد بالكل الذات و باقي الخواص ، شرح ٣) خ : العاجز . و في الشرح : هو كما يقال العفيف من له قوة يتمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان الفاجر لههذه القوة ايضا الا انه لايجتنب ٤) ش : تضعن .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

الوجير ٧) خ : وجز، ع : وجير ٨) عخم: لنسبة . ٩) ش : بالاحرى بظ: لآخر ١٠) م : والاضافات ، خ : و الاضافات المحموله ١١) ش م : لايحدها ١٢) م : الاضافات، وفي الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحد به الامور الغير الاضافيه في ذواتها وماهياتها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به [١] فذلك لا يقال على المختلفات فلاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولاتقييد اذلوشُرط بالاتقييد لاجواز لاقتران الفصل به . ولاتؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد تبطل[٢] وهذه مثبتة .

ولايُعرّف الشيئى بمثله في المعرفة والجهالة كقولهم انّ الزوج ما ليس بفرد فضلاعن[٣]ان يُعرّف بالاخفى كقولهم انّ المثلثشكل زواياه الثلثة مساويةلقائمتين . ولا يعرف الشيئى بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهارا ولابد من اخذ طلوع الشمس فى حد النهار .

ولا يكرر الشيئى فى الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسمانى ناطق وقددخل الجرمية فى الحيوان الا فى محالّ الضرورة كقولنا ان الاسود شيئى قام بهالسوادمن حيث هو كذلك لئلا يُظنّ انه مجرد ذلكالشيئى .

والمتضايفان كالاب والابن اخذ كل منهما فى حدالآخر لمعية العلم بهما ولايعلم ان التحديد بمابه العلم فيقدم لابما معه ومنعلم احد المتضايفين علمالآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن التضايف مع السبب الموقع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفوريوس اخذ كلامن الجنس والنوع فى حدالآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قوليشارح ان يعرف المشروح لـه حديته او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت [٤] ستعرف انه احدهما . هذا ما اردنـا من التركيب الموجه الى التصور ونذكرالتركيب الموصل الى التصديق .

١) اى بالانسان اوالناطق ، ف شرح ٢) انماقيد بقد لانمنالانفعالات ما لا تبطل كالحركات السماويه والتعقلات النفسانيه ، شرح ٣) لا يوجد «عن» فى ع ٤) خ ع : كنب ، ش بلا نقط . وفىالشرح : « انا قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجملبهما بما ستعرف انه واحد منهما على التعيين .

*

المرصد الثالث فى التركيب الخبرى

وفيه اربع تلويحات

التلويح الاول فى انواع القضايا

وهيهنا مقدمة : اعلم ان للشيئى وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهوالمدلول عليه لاالدال ، و وجودا فى الاذهان وهودال على العينى حقيقة لا وضعا ، و وجوداً فى اللفظ و هودال وضعا على الذهنى ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهوالمستعمل فى الاقوال الشارحة ، و كثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا امّا ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهوالخبر والقضية والقول الجازم وهوقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول[1] له لايصلح وحده للخبرية اويصلح ، فالاول يسمى قضية حملية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فى الوضع هيهنا ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتاخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها اوتقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

---

١) فى الشرح : احترز بلفظ اول عن المفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات وبلفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الاخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثاني يسمى الشرطية[1] ولايخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية[2] متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و يسمى ما قرن به حرف الشرط من[3] جزئيها المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالى ، و الثاني منفصلة[4] كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون [5] فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما و اخرجتا باقتران[6] هذه الادوات عن[7] الخبرية لعدم صلوح كل واحد للتصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . والاولى لجزئيها[8] ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . و الاولى اذا تكثرت[9] القضايا فى تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم و تمام الكلام التصديقى عند اول ما قُرن ، و ان تكثرت[10] فى المقدم فلا تكثر[11]. ولكن « هذا به ذات الجنب » احد الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ونبض منشارى[12] » كلها يؤخذ تارة فى المقدم واخرى فى التالى ومربوطا به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و الحملية ايضا اذا تكثر فى جزئيها حرف عطف او ما يوجب الاستقلال فى الآحاد تتكثر فى ايهما كان . واشترك[13] الشرطيتان فى انحلالهما[14] اولا الى الحمليات ومنها الى المفردات و ان لا يدلّ بلفظ[15] على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب الحملية كقولنا الانسان حيوان اى المفروض ذهنا و عينا انه انسان دون شرط تعميم و تأبيد و مقابليهما هو حيوان و

---

١) ع ش : الشرطى ٢) ع ش : شرطيا متصلا ٣) خ : بين ٤) ع ش خ : منفصلا ٥) ع : اويكون ٦) م : باقران ٧) م : غير ٨) ع ش خ : لجزئها ٩) ع ش خ: كثرت ١٠) ش : كثرت ١١) م : يتكثر ، و فى الشرح : يريد فلا يلزم التكثر ١٢) ع: متساوى ، ش بلا نقط . خ م : بيض منشارى ١٣) ع : اشتراك ١٤) فى الشرح: من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك الحمليات . ويمكن ان يتاول بان مراده بانحلالها اولا انهما تنحل الى الحمليات قبل انحلالها الى المفردات . ١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص[١] به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بحجر، و حاله ما سبق . وايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين ، وسلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود . و ايجاب المنفصل[٢] ما يوقع العناد و ان كان بين سالبتين [و] مثاله ما ذكرنا ، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا » . و اشترك ايجاب الثلثة فى ايقاع نسبة[٣] ما بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة .

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئيها حرف السلب و ادخل عليهما[٤] لفظة « اما » بعد حذف اداتيهما[٥] صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذا فيه[٦]. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئيها السلب وادخل فيهما[٧] اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزم[٨] معية وجودهما يعانده[٩] وجود احدهما عدم الآخر .

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو ، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او[١٠] يكون اسود ، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لايكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود . و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط .

---

١) ش : يختص ٢) م : المنفصلة ٣) م:النسبة ٤) ش : عليها
٥) ع خ : اداتها ، ش:اداتيها ٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة ما نعة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذاعنى بها ما نعة الجمع لا مانعة الخلو ٧) ش : فيها ٨) ع خ : و اذا انتفى
٩) خ : يغاير ١٠) م : واما ان لايكون .

و قد تتاتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهى غيرمنقسمة بمتساويين، و كذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنــا « الفلك اما ان يكون حارا او باردا » فى جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب فى اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء[١] لذات الامر بل ان كان صحبه[٢] ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتبــا فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .

و المتصلة والمنفصلة يصح قلبهما الى الحملية اذا صرّح باللزوم و العناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجــود النهار ، او : يعانده الليل . و قد[٣] يصح القلب على [٤] غير هذا الطريق[٥] .

و الايجاب ابسط من السلب اذا الأعدام و السلوب يؤخذ فى حدها ثبوت مّا[٦] و الا لامفهوم لها ، و لا ينعـكس .

التلويح الثانى فى خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يـكون جــزئيــا و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، مــوجبة و سالبة ، كقــولنا زيد كاتب ، او : ليس ، اوكليــا . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهملة ، موجبة او سالبة ، كقولنــا الانسان فى خسر اوليس . و ان بين كمية المــوضوع سميت محصورة و هى امــا كلية مــوجبتها كقولنا كل انسان حيوان وسالبتها « لاشيئى من الانسان بحجر » و« ليس و لا واحد » . ولم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتهــا

---

١) م : الاقتصاد ٢) م : صحبة ٣) لايوجد « قد » فى ش ٤) ع: من ٥) شرح : يريد كمافى قولنا ان كان الحيوان متحركا بالاراده فهو صاحب غرض وهذا لايصح الا فيما كان المقدم والتالى مشتركين فى جــزو ولهذا خصصه بقد. ٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل فى الذهن الا سلبا لشيئى و كذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لايفتقر فى تصوره الى تصورالسلب والعدم .

بعض الناس كاتب و سالبتها ليس بعض الناس كاتبا اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما و حال الباقي لم يتعرض [له] و « ليس و لا بعض » يعم .

و اذ[1] لم يطلب حال الجزئي في العلوم و الاهمال مغلّط حذفنا[2] ولم يعتبر غير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسمى سورا مثل كل و بعض و لا شيئى و لا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . والانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قبلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له[3] «انسان» كما لا يقال له « رجال » وماقرنه احوال بشرايط[4] لوخلي وحده كما هو لا يقتضيها . و الانسانية بالاشارة تتخصص[5] و بسورما تتعمم فليسا مقتضياها[6]. و اسماء الجموع[7] مهملة ايضا لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم[8] ان الالف واللام و ان كان في لغة العرب قد يزاد[9] للتعميم فانه قد[10] يشار به الى الحقيقة الذهنيه كقولهم[11] ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف المعهود[12]، فان اورد موضوعا لقضية صارت شخصية . وقد يعني به التوصيل[13] كقولهم هذا الرجل . و المهملة في قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن[14] البعض في المهمل و يشك في الكل فاوجب[15] ان تكون في قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضي موافقة الباقي و لا مخالفته ، و كذلك الاهمال .

---

١) ع ش : اذا ٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفا ٣) خ م : انه ٤) م : لشرايط ، ع: الشرايط ٥) خ : متخصص ٦) م : مقتضاها ٧) خ : المجموع ٨) م : فعلم ٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزاد للتعمم ويحتمل: يراد به التعميم ١٠) لايوجد « قد » في م ١١) خ : كقوله ١٢) ش : المعهود ١٣) م : التوصل ١٤) خ ع : فيتقين ١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها «كلما» و[1] «دائما» فى الايجاب الكلى و «دائما ليس» و «ليس البتة» فى السلب . و الثلثة[2] تصلح لسور ايجاب المنفصلة و سلبها الكليين، و سور جزئيتهما هو «قد يكون اذا كان» او اما او «ليس دائما» او «ليس كلما» او «قد يكون لا» ، فنقول فى الشرطية المتصلة «قد يكون اذا كان زيد فى البحر فهو غريق» ، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسبح و ليس له سفينة او يقرن[3] بهذه «قد يكون ليس» اومرادفيه . و فى المنفصلة نقول «قد يكون اما ان يكون زيد فى السفينة اويغرق» اى اذا كان فى البحر . و تسلبه[4] بالاسوار المذكورة ايضا . و اذا خلّى «اما» و «اذا كان» و «ان كان» لا يقتضى الجزئية و الا لضادت احد السورين الكلية[5] والجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك . و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان[6] خصوصها واهمالها وحصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان فى الحمليات متعلقا بالاعداد فقد تتركب شرطية[7] كلية من حمليتين جزئيتين .

التلويح الثالث فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزاد[8] فى القضايا ما يفيدها احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

---

١) خ : او ٢) فى الشرح : هذه الاسوار الاربعة وهى كلما و دائما للكلى الموجب ودائما ليس وليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالمتصله وهو كلما و الثلثه الباقية تستعمل فى المتصلة و المنفصلة ٣) ع : او يقترن ، اذا يقرن ، خ : او نقول ٤) ، ع : وسلبه ٥) م ش : للكلية ، و فى الشرح : اذلو اقتضت الكلية لضادت سور الجزئيه او استغنت عن سور الكليه و لو اقتضت الجزئية فلا يقرن بها سورالكلية لمضادته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاستغنائها عنه . هكذا حكم صاحب الكتاب و فى هذا بحث و هوانه لامضادة بين سور الكلية والجزئية لصدق احدهما مع الآخر ثم ان الربطين جزئى المتصلة هو اللزوم المقتضى للدوام بدوام صدق المقدم حيث لم يقرن به سور مختص للزوم بحال او وقت فيتبادر الذهن الى الدوام .
٦) خ : الازمان ، وفى الشرح : ليس المراد من الآن هيهنا ما لا ينقسم بل المراد به الوقت المعين ٧) ع : الشرطيه الكلية ٨) فى الاصول : يراد ، بلانقطه .

فى العربية فانها اذا ادخلت فى القضية تفيد حصر الجـزء المأخوذ فى قضية اخـرى سالبة بالقوة او بالفعل فى الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع فى المحمول و تارة بالعكس . و كالألف و اللام فى المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك[1] فانه يفيد حصر المحمول فى الموضوع و المساواة . و يدخل فى القضية حرف السلب لنفـى مقتضيهما[2] مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الا ب و يراد اتحادحقيقتهما تارة و اللزوم اخرى . و فى الشرطيات يقال لما كان النهار راهنا[3] كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم[4] وقوعها . و قد يقـال لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا ـ اوحتى يكون او الا ان يكون[5] ـ فان شئت حذفت الادوات و ابقيت[6] السلب وجعلتها منفصلة اوحذفته[7] ايضا وجعلتها متصلة ، و هى الى الانفصال اقرب[8] لقلة الحذف فيه . و يقال « لا يكون المحل حـارا و هو بـارد » و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفت السلب آبت[9] منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالى هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئهـا الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر و اما ان لا يغرق ، فالأخير لازم اللا كون فى البحر و هو اعم.

و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عدى قسيمه[10] و من مثله مع الحملية و من قسيمه معها ، فتقـول « اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

---

١) م : الضاحك ٢) ع خ : مقتضيها ، و فى الشرح : يعنى بذلك مقتضى انما و مقتضى الالف و اللام فى المحمول ٣) ع : زاهنا ، زاهيا ، و فى الشرح : الراهن فى المثال الذى ذكره معناه الثابت ٤) ش : تسليم ، م ع : تسلم ٥) خ م ش: الا يكون . و فى الشرح : فان هذه العبارات الثلثه اعنى او و حتى و الا ان متقاربة المفهوم ٦) فى الاصول : بقيت ٧) ع : حذفتها ٨) فى الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهى الى الاتصال اقرب كما ذكر فى غير هذا الكتاب ٩) خ ش : اتت ، م : انت ١٠) ح : قسيميه . و فى الشرح : يعنى المتصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل مـوجود ، ركبت متصلة من متصلتين ، فـاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب و حذفت الاداة وادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيميها [١]، ونقول اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و إما ان يكون الليل موجودا » و امـا ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و امـا ان يكون النهـار موجودا[٢]» اى اما ان يصح هذا التقسيم و امـا ان يصح ذاك التقسيم هى منفصلة من مثليها ، و ان اقـرنت[٣] بـاحد جزئى الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيميها [٤]. و نقول إمـا ان يكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهـارموجود[٥]» واما ان يكون « اما ان تكون الشمس غاربة واما ان يكون الليل موجودا » هى منفصلة تركبت[٦] من مثلها و قسيمها [٧]. وان اقرنت[٨] سور المتصلة و اداتهـا بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيهـا صحت متصلة منهمـا و تقول ان كان « كلمـا كانت الشمس طالعة فالنهـار موجود » فالشمس علة النهـار ، ركبت متصلة من مثلها و حملية و اذا اقرنت بالحملية السلب و بدلت إداة[٩] الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما . و تقول ان كان هذا عددا فهو امـا زوج و اما فرد ركبت متصلة من قسيمهـا و حملية ، و ان بـدلت الأداة و ادخلت فى الحملية سلبا صحت منفصلة منهما [١٠].

---

١) خ م : قسيمها ٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هى الصورة الصحيحة التى يقتضيها المقام ٣) خ ش : اقترنت ٤) خ : قسيمها ٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا ٦) خ ش : ركبت ٧) ش خ م : و قسيمه ٨) ش خ : اقتـرنـت ٩) ع : اداة
١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة وكذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا وقد ظهر فى أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . ويجب ان تعتبر صحة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع فى العدول و التحصيل و فيه ضابط للحمل

اعلم ان كل قضية اما معدولة و هى التى جعل حرف[١] السلب جزء موضوعها او محمولها، و اما محصلة وهى ذات الجزئين المحصلين.

وحق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع ومحمول و نسبة. و كل[٢] يستحق لفظا دالا عليه. وكذلك الشرطيات. الا ان الروابط قد تطوى فى بعض اللغات، و قد لا يتاتى الانطواء كما فى لغة الفرس فى قولهم زيد دانا است و فى العربية يقال زيد هو عالم. و اللفظة الدالة على النسبة هى التى تسمى الرابطة. و فى العربية يربط بلفظة هو و بكائن و يوجد كما يقال زيد يوجد كاتبا، او كائن كذلك. فتصير هذه اداة بهذا المعنى، وكانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا، فهى مشتركة اذن. و فى لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفيها و يقطعها فالقضية سالبة، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب. و القضية مع الرابطة تسمى ثلاثية و دونها ثنائية.

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة انّ الاولى تصدق على المعدوم ــ اذ المنتفى يصح نفى صفاته ــ و الثانية اثباتية و لا اثبات الّا على موجود احد الوجودين[٣] فيثبت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه اوكليهما، فلا يقال « العنقاء هو غيربصير » بل « ليس هو بصيراً »، و الموجبة المعدولة كالتى محمولها غيرالبصير يكذب فى البصير و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فيهما كقولنا فلان ليس هو لابصير، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفى.

و الثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير فى العربية فيتعين.

---

١) لا يوجد « حرف » فى خ ش م ٢) لا يوجد « كل » فى ش ٣) ش: احد الموجودين.

و قد بوحث[١] في ان القضية العدمية و هى التى محمولها يدل على سلب شيئى ممكن للموضوع او نوعه اوجنسه كقولنا زيد اعمى هل هى مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هى اخص . وليس هذا بحث المنطقى فان ذلك يختلف باللغات ففى الفارسية هما متساويان و لا يقال[٢] للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى و لا نابينا اى غير البصير ، و فى العربية المعدول اعم اذ يقال للحجرغير بصير و لايقال له اعمى والباري غيرجسم وليس ذلك امرا يمكن فى حقه ، ولانوع ولاجنس له، بل على المنطقى ان السلب اذا تأخرعن الرابطة اوارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأخر كلغة الفرس- فالقضية موجبة . و اتبتوا الواحا فى هذا البيان و هى ضايعة[٣].

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط فى الحمل : و ليكن معينا[٤] اجزاء الحمل[٥] و ما يتعلق به . اذا قلنا ان الحَمل ناهل[٦] ينبغى ان يتبين[٧] مفهوماتها ان الاول اعنى به السماوى اوالارضى ، والثانى المشترك بين الريّان و ضده ايهما مقصود . و اذا قلنا زيد هوابٌ تُعيّن جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما فى الدنّ او بالفعل ، الكثير اوالقليل، كله او جزئه . و اذا قيل الثلج ينزل يُعيّن المكان من انه فى البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه فى الشتاء او الصيف . ويعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه » انه الى ايهما يرجع من الحكيم و علمه . و يُبيّن الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعى مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

---

١) خ : يوجب ٢) م : ولايقال للحجر كورى اى اعمى ولانابينا اى غير البصير
٣) فى الشرح : انما كانت ضائعة لاختلافها باختلاف اللغات وخروجها عن ذكر نظر المنطقى و ان تلك المناسبات لا تخفى على من وقف على الاصول التى يتضمنها هذا الفصل . و هذه الالواح مشهورة فى كتبهم ٤) خم : متعينا ٥) شرح : يريد باجزاء الحمل اجزاء القضية الحملية ٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق على الريان والعطشان ٧) خم : يبين .

المرصد الرابع في جهات القضايا وتصرفات فيها

و فيه خمس تلويحات

التلويح الاول في الجهات

اعلم ان المحمول و ما يشبهه نسبته الى الموضوع و نحوه اما ان تكون ضرورية الوجود اي لابد من كونها في نفس الامر كقولنا الانسان حيوان اوليس ، او ضرورية اللاوجود كفي قولنا الانسان حجر او ليس ، او غير ضرورية الوجود و العدم بل ممكنة[1] كما في قولنا الانسان كاتب اوليس. وتصدق على الاولى لفظة الواجب و على الثانية الممتنع و على الثالثة الممكن . و هذه الالفاظ الثلثة تسمى الجهات . و كل قضية لها صلوح ان يصدق عليها في الايجاب احد هذه يسمى مادته و ان صدق على السلب اخرى . و الجهة قولية زائدة[2] على نفس القضية و المادة هي هي باعتبار ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهي بحالها . ويسلب جهة منها وقد يبقى موجبة.

والجهة لما كانت لفظة دالة على وثاق الرابطة وضعفها فمكانها عندها والقضية المصرح بجهتها تسمى رباعية وفي الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول لانه ينفيه، و في الثلاثيات قبل الرابطة . والسور مكانه قبل الموضوع اومدلوله لانه معيّن كميته وان كان قد يتوسع في وضعها لا كذلك .

و يقال للواجب و الممتنع الضروري و ان كان احدهما في الوجود والآخر

---

١) خم : ممكنه ٢) في الشرح : يريد بالقولية ما يدل عليها بالقول والقول هيهنا هو اللفظ من غير تقييد له بالمركب كما كان الاصطلاح واقعا عليه فعلى هذا ما يدل عليه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا يظهر الفرق بين المادة و الجهة فان الجهة هي ما يصدق على القضية من مدلولات هذه الالفاظ فتكون الجهة زائدة على القضية و اما المادة فهي القضية بعينها .

فى العدم. ثم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط[١] دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان ــ و لا نعنى[٢] تسرمده بل مادام ذاته موجودة ــ و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هيهنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامرمحصل دونها. و اما بشرط وقت معيّن كقولنا القمر بالضرورة كاسف، او غير معيّن كقولنا الانسان بالضرورة متنفس، اوبشرط فى المحمول كقولنا الانسان ماش مادام ماشيا. وهذا يطّرد ايضا فى ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره، ويعتبر الوقت المعيّن وغيرالمعين فى موضوع له لازم ضرورى يسوقه[٣] الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات. و شرائط الحكم ان تعرضت فهى جزء احدالجزئين والاّ لاضرورة بها. فهذه ستة اصناف.

و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى فى اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول، ولم يشترط فى هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة، و لا نعنى بالضرورى الوجود غيرهما. و قد يوجد دائمة غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد و لا بياضه، و لا ضرورة لهما لذاتة.

و لا حمل دائم غير ضرورى فى الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجُّح فلاتعيُّن لجزم العقل[٤] بالدوام. و ايضا ماليس بذاتى ولا لازم المهية هوجايزالمفارقة فلا سبيل لمعرفة دوامه فى الجزئيات. وظُنّ منه ان لاضرورى غير دائم فى الكليات ولم يُعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق[٥] جميع جزئياتها الى امرفيصح الحكم الحاصر لها به.

و الأمكان قد يعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العامى،

---

١) لايوجد « اما بشرط » فى ع ٢) ع: ولايعنى ٣) عم: ليسوقه

٤) خ م: العقد ٥) خ: يستوف.

و وجه الخواص ما يسلب[١] الضرورتين اى الوجود و العدم عنه . وصح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما[٢] فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الـواجب في الاول دون الثـانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلثة واجب و ممـكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممـكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثـانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعيّن فى سلب الاول الامتناع وتدخل الاربعة[٣] من الضروريات تحت الثانى[٤] لتوقف ضرورتها على غير نفس المـوضوع والمحمول. و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الـوجود و العدم و مـا له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشيئى فى المستقبل فان كان لايجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهوممـكن وان وقع ،و الّا فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنَّ انَّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحـال بل معدوما لأن الوجود يُخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرجه الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذاك ثم ان كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجودَه . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتبات[٥] واقع بالأشتراك وعلى الاخص[٦] ايضا باعتبارى جهة

---

١) ش : ما سلب ٢) خ . عليها ٣) شرح : يريد بـالاربعة الضرورية المشروطة بالوصف العنوانى و الوقتيتين والتى بشرط المحمول ٤) خ : الباقى
٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العمـوم فـان الاول الذى هوالامكان العام اعم من الثانى الذى هوالامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هوالامكان العارى

(راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون وممكن الكون ممكن اللا كون فالواجب ممكن اللا كون، وان كان غير ممكن - وماليس بممكن فهوممتنع - فالواجب ممتنع . قلنا الجواب «ممكن» بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع اللا كون فيه و هو غير ممكن بالأمكان الخاص و لا يتعين في سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الامكان على الأشتراك ، و لا تستمع الى قولهم ان الممتنع ممكن ان لايكون[1] فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين في مادة الأمكان دونهما و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب في مادة ضرورة الوجود و العدم وهو يصدق .

التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجري بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها :

---

١) لا يوجد في ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

عن شيئي في الضرورات ٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة العام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثاني بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعاني المختلفة انما هو بالاشتراك اللفظي .

متقابلات

واجب ان يكون	ليس بواجب ان يكون
ليس بممكن العامى ان [illegible] يكون	[illegible] عامى ان لا يكون
ممتنع ان [illegible] يكون	ليس بممتنع ان لا يكون

متقابلات

واجب ان لا يكون	ليس بواجب ان لايكون
ليس بممكن العامى ان يكون	ممكن العامى ان يكون
ممتنع ان يكون	غير ممتنع ان يكون

متقابلات

ممكن ان يكون	ليس بممكن ان يكون الخاص
ممكن ان [illegible]	ليس بممكن ان لا يكون الخاص

شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والضابط فى اللوازم التى لا تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثـاكان نقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين. و فى تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لايكون نظر و هو ان احدهما هوالاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفى الوجوب و العدم والتلازم يستدعى المغايرة لكن المساهلة فى امثال هذه الاشياء لاتضر فى الغرض المقصود .

التلويح الثالث في المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التى فيها المقول على الكل هى التى قيل[١] محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدى حمل فلهذا سالبها البسيط ايضا يكذب فى المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط فى الوضع[٢] و الحمل اما الاول فاذا قلنا كل ج ب فلا يعنى كلى الجيم لما علمت انه عام و نوع لا يقع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشيئى كلازم واحد و نحوه ولا كل الشيئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددي ما لا يصح[٣] عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا يعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان تقول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، ولا يشترط ايضا بلا كون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى[٤] الموصوف به فى احد الوجودين بل ما يعمهما دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما فى الحمل ففى الضرورية تقول : بالضرورة هو ب مادام موجود الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم فى هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته هيهنا و فى ما شرطه فى الموضوع . و فى الدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، [٥] هذه صورتها وان كذبت كلية . و فى الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و فى الضروريات الاربع هو ب

---

١) خ : قبل ٢) ش : الموضوع ٣) ش : يصلح ٤) مع : لا يمين للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . ٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادقة عليه كما سبق مثاله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول فى المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدقها لما بينا ان الحكم بالدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعيّن الوقت او نبهمه . فهذه هي الموجهة .

و ان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول فهي القضية المطلقة العامة وهي وان حصرت في الأعداد مهملة في الاوقات .

و القضية لو كانت تقتضي من الجهات و الضمات شيئا ما صح عليها خلافه فمن حيث هي هي صالحة للكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضي دوام البائية ولا لادوامها ولا اتفاق الأعداد في وقت الاتصاف[١] بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم في وقت و البعض الآخر في وقت[٢] آخر يصح . و تطّرد هذه المطلقة في الضروريات الستة و اذ[٣] لم يشترط الدوام قد يصح قلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكيم[٤] حيث قلب كل فرس نائم الى لا شئى من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائما بل وقتاما هي المسماة بالمطلقة الوجودية ويتأتى بتة[٥] قلب موجبها الى سالبها ولا تصدق في مادة الضرورة.

و قوم جعلوا مطلقتهم[٦] ما وقع في الماضي او الحال و الممكن بحسب المستقبل و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلثة و بهذا فرّقوا بين الجهات و اذا اتى زمان لم يبق فيه من الالوان غير السواد اوغيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون سواد باطلاقهم لانه وقتي و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان بحسب الحمل الحقيقي فان هيهنا بالضرورة الوانا معقولة[٧] غير السواد و هذه الجهات سميت وقتية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة تدخل فيها اشياء[٨] لا تقع ابدا و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

١) ع : اتصاف ٢) لايوجد « وقت » في خ ش م ٣) م : اذا ٤) شرح : يشير الى الحكيم ارسطاطالس فانه تمثل بامثلة في المطلقة ينقلب الحكم الايجابي فيها سلبا و السلبي ايجابا ٥) لا يوجد « بتة » في خ ٦) خ م : مطلقهم ٧) خ : فقوله ٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هى اعم منه من جهة صدقها على الضرورى . و الوجودية اذا صرّح بها[١] جهة . و ظُنَّ ان المطلقة لدى التصريح[٢] جهة لأن لفظها دال[٣] و لم يُعلَم انه لم يدل على وثاق الربط و ضعفه وحال اصلا[٤] بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب فى المقول على الكل اما فى الاطلاق العام فينبغى ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفى عنه ب او يسلب عنه او ليس بب من غير تعرض جهة و ضمة . و المتداول فى اللغات لا شيئى من ج ب و يفهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاد[٥] على الاطلاق . و فى لغة الفرس يقولون هيچ ج ب نيست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و فى الوجودية نقول كل ج ينفى عنه ب نفيا ضروريا لا دائما . و النظم المشهور[٦] لا يطابق من الوجوديات الّا لما شرطه[٧] فى الموضوع و اما فى الضرورة فلا فرق بين النظمين الّا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه للآحاد[٨] بالفعل ملاقيه(؟) للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشيئى من ج ب ليس فيه تعرض للآحاد الّا بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس بب ، وتعلم حال الجزئيتين من الكليتين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقا و ان كان فى وقت لاغير، و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقا فيصح كل واحد ، فمن سلّم الاول واوجب فى[٩] الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد[١٠] للحمل اخطأ ، و الحكم على بعض شيئى

---

١) ع : به . ٢) م : التصرح . ٣) ع : حال . ٤) شرح : فيه نظر و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك . و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحثات كثيره ذكرها فى كتاب المطارحات و قد استصوب فى كثير من كتبه حذف المطلقة لكونها مغلطة كما حذفت مهملة اعداد الموضوع الا انه ذكرها فى التلويحات اتباعا للمشهور . ٥) خ : فيزاد . ٦) شرح : النظم المشهور يريد به لا شيئى من كذا كذا بالعربية و هيچ كذا كذا نيست بالفارسية و قوله الا لما شرطه فى الموضوع هذا هو الذى سماه المتاخرون بالعرفى الخاص مثل لاشيئى من ج ب مادام ج لادائما. ٧) ش : شرط. ٨) ع : الاحاد . ٩) ش : على . ١٠) ش : كعموم الحمل.

بجهة لاينافی صحة الحكم علی البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضروری و بعضها بامكان بحت ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق فی مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها[١] .

التلويح الرابع فی التناقض

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب علی جهة [٢] تقتضی لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لايخرج الصدق والكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان قولنا زيد يمشی غدا زيد لا يمشی غدا يتناقضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر ليس كما اوجب و كذب السلب هوان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط التناقض رعاية التقابل فليراع فی القضيتين اتحاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط والقوة و الفعل ، وفی الجملة تتفقان لا محالة فی جميع ما وراء الايجاب و السلب مما يتغير[٣] به حال القضية . و فی المحصورات زيادة شرط[٤] و هو ان تكون احديهما كلية و الأخری جزئية فتختلفان فی الكمية اعنی الكلية و الجزئية كما اختلفتا فی الكيفية اعنی الايجاب و السلب و الاّ لايجب الاقتسام[٥] فان الكليتين فی مادةالامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع فی الوجود دون العدم.

و كل كلی اذا اخذ موضوعا و جزئيه محمولا كذب الكليتان فيه و صدق

١) لا يوجد « فيها » فی م . ٢) ع : حمله خ : جملة . ٣) ش : يتعين .
٤) شرح : يجب ان يتاول قوله بان تلك الزيادة فی اللفظ لا فی المعنی ليتمشی كلامه .
٥) خ ش ع : الاقسام.

الجزئيتان[١] و يسمى الجزئيتان الداخلتين[٢] تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شيئى صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزئى نقيضا دون الكلى و كذلك فى السالب[٣] فاعتبر الاختلاف فى الكم . و فى التى تحفظ فيها الجهة قد يحوج الى امور فيها و سياتى .

و اذا اخذت الواح النقايض فطبقة الكليات الموجبة نقائضها سوالب جزئية و لم تصدق الكلية فى المواد الثلثة الا فى الواجب ، وطبقة سوالب الكليات لم تصدق فى غير كلى مادة الممتنع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففى طبقة السوالب اقتسم السالبتان فى الامكان و كذبتا فى الواجب و صدقتا فى الممتنع ، و فى طبقة الموجبات اقتسم الموجبتان فى الأمكان و كذبتا فى الممتنع و صدقتا فى الواجب، و فى مختلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الاقتسامات فى هذه بخصوص المواد فلم يعتبر(كذا) . و لا تناقض فى المهملات لانها فى قوة الجزئيات .

فاذا عُرف ما قلنا فنقول المطلقة لا نقيض لها من جنسها اى بالاطلاق[٤] ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما قلب الحكيم ولم يكن نقيضها سلب الاطلاق فانه بعدسلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الثبوتية فى الحقيقة لا ينافيها فلابد من السلب حتى يناقضها و غير الدائم لا يناقضها فتعين الدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة فى مادة السالب الدائم الغير الضرورى، و لا يشترط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها فى مادة السالب الدائم الضرورى

---

١) شرح : مثاله اجتماع كل حيوان انسان مع لا شيئى من الحيوان بانسان على الكذب و اجتماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . ٢) ش : الداخلتان . ٣) ش : السلب . ٤) شرح : ظن بعضهم ان نقيض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز انقلابها من الايجاب الى السلب . وظن بعضهم ان نقيض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (يستدل بالبيان المذكور فى المتن) .

انظر بقية التعليقات فى الصفحة المقابلة

بقية تعليقات الصفحة ٣٦

قوله (س ٥) واذا اخذت الواح التقايض الخ ، قال الشارح هذه المناسبات تتضح بهذا اللوح :

كل ج ب
يصدق في الواجب
ويكذب في الممكن
والممتنع

متضـــــــادتان
يتمانعان الصدق والكذب في الواجب
والممتنع ويجتمعان على الكذب
في الممكن دون الصدق

لاشيئ من ج ب
يصدق في الممتنع و
يكذب في الواجب و
الممكن

متناقضتان يتمانعان الصدق والكذب في الممتنع ويصدقان

متناقضتان يتمانعان الصدق والكذب في الامكان ويكذبان في الواجب والممتنع

داخلتان ويصدقان في الامكان ويكذبان في الواجب

متداخلتان

متداخلتان

(×)
ليس بعض ج ب
يصدق في الممكن
والممتنع ويكذب
في الواجب

داخلتـــــــان تحت التضاد
يتمانعان الصدق والكذب في الواجب والممتنع
ويجتمعان على الصدق في الممكن دون الكذب
وحكم المهملتين حكمهما في ذلك لان
المهملات في قوة الجزئيات

بعض ج ب
يصدق في الواجب
والممكن ويكذب في
الممتنع

هذا ما افاده الشارح . و ليعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » فى اللوح ، التى كتبنا عليها علامة (×) ، كانت فى النسختين الموجودتين عندى من الشرح كذا : ليس كل ج ب ، و هو خطأ واضح نشأ و لاشك من سهو النساخ ، فان المقام يستدعى قضية جزئية سالبة تختلف عن القضية التى تقابلها بالقطر (لاشيئى من ج ب) كما و عن التى تقابلها بالعرض (بعض ج ب) كيفا ، وتلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب »، و بهذه الصورة وردت فى منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران الثانية ، وفى كتاب اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت فى اصلاح هذا الخطأ عليهما . و للطوسى شارح الاشارات بيان هناك فى توضيح المصطلحات الواردة فى اللوح ربما يفيد القارئ فليراجع .

ع . ف

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان في الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شيئى مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و في جزئي المطلقة كليتا الدائم و في الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل امابالدوام العديم القيدين بعض ج ب اوليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبقى ضرورة الايجاب في الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة في الجزئيتين او الدائم الغير الضروري فيهما و الدائم المطلق في البعض ايجابا و سلبا يغني عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شيئى من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شيئى من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شيئى من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شيئى لاغير اذ جهات البعض لاتنافيه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شيئى .

و قوم احتالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام في الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذمن جنسها ليس بعض ج ب مادام ج يكذبان في بعض موادالوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضروري او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغير الضروري شيئى من ج ب او ليس شيئى من ج بالدوام الغير الضروري ليس ب[1] و يبقى إما ضرورة الايجاب او السلب في الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما[2] و كلتاهما كاذبتان كما دريت .

---

١) شرح : هو عين نقيض السالبة الجزئيه . ٢) شرح : الضمير في فيه عايد الى الكل و في فيهما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لازم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها[١] قصد الايجاب و السلب صح التناقض ، و الذي قال انه اذا قيل كل ج ب في وقت ما غير معين نقيضه انه ليس بعض ج ب في ذلك الوقت الذي فيه كل ج ب لم يدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتامعينا ليتعرض له . وقولنا[٢] كل ج ب مادام ج لا دائما فنقيضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما او ليس بعض ج ب ابدا او ليس بعض ج ب في بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام البائية في كل ج او سلبها في جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض هيهنا في التناقض يغني عن ذكر الكل كما عرفت ، ونقيض قولنا لاشيئ كذا ليس لاشيئ كذا بل ليس بعض دائما او بعض ج ب ابدا او في بعض اوقات كونه ج . و قس على هذا نقيض الجزئيتين و يبدل في النقيض البعض بالكل .

و نقائض الضروريات اوردناها في هذه الألواح و لوازم نقائضها المتعاكسة القائمة مقامها لتورد حيث ترادفت السلوب في نقيض سالبة .

بالضرورة كل ج ب	لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
ليس بالضرورة كل ج ب	ممكن ان لا يكون كل ج ب
بالضرورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة لاشيئ من ج ب	ممكن ان لايكون شيئ من ج ب
بالضرورة لا شيئ من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئ من ج ب
ليس بالضرورة لاشيئ من ج ب	ممكن ان يكون شيئ من ج ب

١) لايوجد «فيها» في خ م ويحتمل ان يكون «فيه» اى في الزمان ، وفي الشرح : اذا كان الحكم في القضية موجبة كانت اوسالبة في زمان معين مخصوص وقصد ذلك الزمان بعينه في الايجاب والسلب كانت الموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس. ٢) م : ولوقلنا . وفي الشرح : قولنا كل ج ب الخ هذه هي التي تسمى بالوجودية العرفية وبالعرفية الخاصة .

بـالضرورة ليس بـعض ج ب	ليس بممكن ان يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة ان شيئا من ج ليس ب	ممكـن ان يكـون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول[1] ومتلازمان على العرض ، و على القطر متلازما نقيض كل واحد و مناقضا لازم كل واحد . و الامكان هيهنـا هو العـام ، و قولنـا كل ج ب بالامكان الخاص يناقضه : ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل اِمـا بالضرورة في البعض ايجابا او سلبا ، و بالامكان لا شيئى ليس بالامكان لا شيئى و يبقى القسمان بعينهما وفي الجزئيتين[2] هكذا في الكل .

التلويح الخامس في العكس

اعلم ان العكس هو[3] جعل موضوع القضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب . و نبدء بـالسالبة الضرورية و ان كان فيـه مخالفة العرف[4] لغرض لنا فنقول اذا قلنا : بالضرورة لا شيئى من ج ب فيصح عكسه

١) شرح : اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة وليس بالضرورة ولايمكن و ممكن و اما المتلازمـان على العرض فمثل بالضرورة كل ج ب و لا يمكن ان لا يكون كل ج ب و امـا متلازما نقيض كل واحد و متناقضا لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب وممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم نقيض الاخر لزوما متعاكسا عليه وهو نقيض لازمه ايضا . ٢) ش : الجزئيين،شرح: والجزئيتان اعني الموجبة والسالبة من الممكنة الخاصة هكذا نقيضهما و لازمه الا انه يبدل البعض من افرادالموضوع بالكل منهما على قياس ما علمت فيمامر . و ينبغي ان لا يهمل تقديم السور على حرف الانفصال لئلا يخرج عن اجزاء لازم النقيض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين الباقيين مع الاصل كما قد نبه عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل في هذا الكتاب .

٣) شرح : هذا التعريف يختص بالحمليات فان اريد تعميمه قيل هو تبديل كل واحد من جزئي القضية ذوى الترتيب بالاخر مع بقاء الصدق بحاله ، والاحتراز بذوى الترتيب هو عن المنفصلة فانه لايتميز مقدمها عن تاليها الا بالوضع دون الطبع واذا بدل كل واحد من جزئيها بالاخر فهي هي لاغيرها . ٤) شرح : اما مخالفة العرف فلان عادتهم الابتداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه في المخالفة فلان الضرورية هي الاشرف و الاهم في العلوم .

بالضرورة لا شيئى من ب ج و الّا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بج شيئا معينا هو د فد كما انه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لاشيئى من ج ب فصدقه معه محال و كان ذلك صادقا فيكذب هذا لانه محال و ما ادّى اليه يكون محالا و هو بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شيئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لاتنعكس كليةلجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان ولاينعكس كليا ولابد له من عكس فانه اذاكان بالضرورة كل ج ب فنجد شيئا معينا هو موصوف بالجيمية و البائية و ليكن د فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجيمية واذ لم يحصل العكس كليافيصح جزئيا و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضروريا للموضوع كالكاتب و الموضوع غير ضرورى للمحمول[1] بل ممكن . و لا ينعكس غير ضرورى فى جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول كل منهما ضروريا[2] للآخر كالانسان والناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام و هو اولى من الاطلاق العام فى بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لا شيئى من ب ج » فبالضرورة لا شيئى من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

---

١) ش : المحمول . ٢) فى الاصول : ضرورى .

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .

و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروري له كالانسان فلايتأتى العكس حتى يقال ممكن ان لا يكون شيئي من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئي فان الانسان موضوع للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة[١] العامة و الخاصة والجزئية تنعكسان جزئيتين كما بينا بالافتراض . وعكس الممكنة الخاصة لا يتأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون المحمول الممكن للموضوع ضروري[٢] له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان فاذا قيل : بالامكان كل انسان ضاحك لا ينعكس ممكنا بل هيهنا ضروري ، و الضرورة غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكاتب و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذي يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان العام فنقول إذا كان كل ج ب باي إمكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الّا فبالضرورة لا شيئي من ب ج فبالضرورة لا شيئي من ج ب و كان كله او بعضه ب هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممكنة في قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس الموجبة ثم نقلب الى السلب فتكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى الايجاب و عكست جائت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظنّ الظاهريون[٣]

---

١) شرح : جماعة من المتأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس فطعنوا في البيان الخلفي و الافتراض بما تجده في كتبهم، وتعرف وجه الجواب عنه بما اعطيت من الاصول . ٢) كذا في الاصول . ٣) شرح : الظاهريون هم الذين يحكمون بالظاهر من غير تامل لما هوالحق في نفس آلامر ، اولئك انما حكمو بانعكاس

(راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا نقيض لهما[١]، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتنعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر[٢] انا اذا قلنا بالاطلاق لا شيئ من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان تقول و لاشيئ مما هو ضاحك[٣] بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالافتراض، و كذا الوجودية ، و كلاهما ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودي كالمتنفس للموضوع كالحيوان ذى الرية لا يتأتى العكس فيه وجوديا بل ضروريا . و في موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالمتنفس و النائم الذين هما محمولا الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود ، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفي هيهنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالأطلاق بعض ب ج و الاّ دائما لا شيئ من ب ج فدائما لا شيئ من ج ب و قد كان بالاطلاق كله او بعضه ب ، هذا مُحال .

ساقة[٤]: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها في التناقض و العكس حال الحمليات فنقيض « كلّما » « ليس كلّما » ، ونقيض « قد يكون » «ليس البتة » ، و على هذا فقس . و

---

١) ع : لهما . ٢) م : فانظر . ٣) ع خ : ضحاك . ٤) شرح : الساقة هي آخر الجيش استعارها هيهنا لكون ما هي متضمنة له كالذيل على مباحث النقيض وكالخاتمة له . و انما خص المتصلة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل تجرى مجرى الحمليات في النقيض لا في العكس .

(بقية تعليقات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك في السالبة مطلقا ولم يقيدها بالكلية وذلك توهم فيجب ان ينزل كلامه على الكلية لا غير وظاهر ان مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البتة ليس البتة ، و هكذا في الجميع .

و عكس النقيض هو[1] جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولا ومقابل المحمول موضوعا و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان[2] لانك حصرت الموضوع في المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كليا فاذا قلنا لاشيئى من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لا شيئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئيا .

و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشيئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض[3] ما ليس بب ليس بج و ان لم يصح هذا صح لا شيئى من غير الباء ج فينعكس لا شيئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و في بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهني كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

---

١) شرح : هذا التعريف ايضا مختص بالحمليات فان اريد تعميمه قيل هو جعل كل واحد من جزئي القضية دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . ٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما يصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وصفه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لاينعكس الى كل ماليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان، و دليله ان الموضوع محصور في المحمول بمعنى انه اخص منه اومساوله فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يتناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذا تنبيها منه على ان هذا الحكم ليس في كل الجهات بل في بعضها ، و لعله لم يعمم الحكم في كل موجبة جزئية لهذا السبب . ٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بموجود فى الاعيان اى مما هوفى الذهن ليس بانسان اذماليس بموجود عينا لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية[١] و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم[٢] ان قولنا لا شيئى من الحائط فى الوتد لاينعكس ليكون لاشيئى من الوتد فى الحائط ، و كذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا ، قيل ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته[٣] محمولا و كذا المحمول وفى القضيتين ما نقل فى(؟) وكان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لاشيئى مما فى الوتد حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس معناه لا يجب ان تنعكس .

---

١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التىيصدق عليهاالدوام الذاتى والوصفى » لان التى ليست كذا ما ادعى عكسها ليوجهعليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثالالذى تمثل به يحققه .   ٢) خ م : فكذيكم ، و يحتمل : فلديكم .   ٣) خ : بكلية ، م : لكليته .

*

المرصد الخامس فی ترکیب الحجج

وفیه ثلثة مطالع

المطلع الاول فی حقیقة الحجة و اصناف صورها و موادها واحوالها[1] وفیه عشر تلویحات

التلویح الاول فی نفس الحجة و مبادیها و تقسیم صورها

اعلم ان الحجة قول مؤلف من اقوال یقصد به ایقـاع التصدیق[2] بقول آخر ، و لها اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القیاس وسنذکر باقی اقسامها ان شاءالله تعالی.

و القیاس هو قول[3] مؤلَّف من قضایا اذا سُلّمت لـزم عنه لذاته قول آخر . و لولا التقیید بالتألیف من القضایا لم تخرج من الحد القضیة الواحدة التی یلزم منها لذاتها صدق عکسها و عکس نقیضها . و قولنا لذاته یخرج به الأضرب العقیمة اذا اتفق صدقُ نتیجتها لخصوصیة المادة و غیرهـا و کنتیجة تستنتج من قیاس لا ینتهی الی انتاجها الا بمقدمة اخری لم تذکر .

و القضیة اذا جعلت جزء القیاس تسمی مقدمة و اجزائها الذاتیة التی تبقی بعد التحلیل الی الافراد[4] تسمی حدودا ،لا الاجزاء الغیر الذاتیة کالجهات وادوات السلب

---

۱) لایوجد «احوالها» فی ع ش . ۲) شرح : هذاالتعریف لا یتناول القیاس الشعری اذ لا یحصل منه تصدیق کما ستعرف ، فان اردنا اندراج القیاس الشعری فیه قلنا الحجة قول مؤلف من اقوال یقصد به ایقاع او ما یقوم مقامه بقول آخر و یراد بالتردد ما یعم القسمین کما تبین فی باب التعـریفات . ۳) شرح : لیس المراد من القول القول اللفظی بل الفکری . ٤) شرح : یرید بالافراد فی هذه المواضع لاالمفردات التی لا تنحل الی غیرها بل ما هو اعم من ذلك و هی الافـراد التی تنحل القضیة الیها اولا سواء کانت مفردة کما فی الحملیات اومرکبة کما فی الشرطیات .

و غیرها و لا الذاتية التي لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدمتيه و المتعلق به قولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمتان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشرط فی القياس ان تكون مقدمتاه مسلّمتين بل ينبغی ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم مـا يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لايوجد هذا فی صحة المادّة .

و القياس لا يخلو امـا ان يُذكر فيه احد طـرفی نقيض النتيجة بـالفعل اولم يذكر ، و الاول[1] يسمی استثنائيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهـار موجود ، ذكـر فيه احد طرفی نقيض النتيجة و هی[2] النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذی لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرنـاه من المثال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخلة فی قولنا كل ب ا .

والقياس الاقترانی قديكون من سواذج القضايا الثلثة وقديكون من المختلطات[3] بعضها مع بعض كما سنذكـره . و يوجد فی الاقترانی حد مكرر فی المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمی الحد الاوسط و يسقط فی النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين والذی يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمی الاصغر و الذی يصير محمول النتيجة اوتاليها يسمی الاكبر ، والمقدمة التی فيهـا الاصغر تسمی الصغری و التی فيهـا الاكبـر تسمی الكبری ، و تأليف المقدمتين يسمی اقترانا و الاقتران المنتج قيـاسا و كيفية وضع[4] الحد الاوسط عند الطرفين يسمی شكلا ، و اقتضی التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط امّا ان يكون

---

١) ع م : فالاول . ٢) كذا فی ع م ش ، و فی خ : و حق (؟). ولعل الصواب : وهو. ٣) ش : مختلطات . ٤) ع : حد الوضع.

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولهما او موضوعهما جميعا . و الاوّل هو البيّن التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه بيّن بذاته ويتبيّن به غيره وهوالمنتج للمطالب الاربعة و ذوالشرفين اى الموجب الكلى لاناتج له فى الاشكال غيره اما غيره فلا ينتج الاالكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثانى والثالث ، والذى هوعكس الاول بعيد عن الطبع لايتفطن لكونه قياسا وفيه كلف شاقه [ولذلك] اسقط ، والثانى والثالث يكاد الطبع يتفطن لقياسيتهما[١] من نفسهما . و اشترك الثلثة فى ان لا نتيجة فيها[٢] عن سالبين[٣] الّا فى سوالب هى فى حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر، و لا عن جزئيتين ولاعن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المقدمتين فى الكم و الكيف[٤] لا غير الا فيما سنذكره و لو تبعت الاشرف لكانت اتم فى نفس حكمها وخبريتها مما نتجها[٥] و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذى يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها كالممكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر][٦] فى الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يوخذ الاوسط نوعا مباينا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس وغيره كقولنا لاشيئى من الانسان بطائر وكل طائر

---

١) ع : لقياسهما . ٢) خ : منها . ٣) ع : السالبتين . ٤) شرح : لقائل ان يقول انه لم يبين بيانا برهانيا ان النتيجة لا تتبع الاشرف و التعويل فيه ان كان على غير استقراء الضروب الممكنة فى كل شكل فكان من الواجب ان يذكر تلك الحجة على وجه التحقيق و ان كان على استقرائها فتبيينه عقم بعضها بما يبتنى على ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين يوجب الدور . ٥) ش : منتجها و هى . ٦) شرح : انما اشترط ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها ليكون الاصغر اخص من الاوسط او مساويا و ذلك هو المراد بدخوله فيه فان الاعم والمباين خارج عن الشيئى.

حیوان لو جائت النتیجة لکانت سالبة البتة لان النتیجة تتبع الاخس و هی « لاشیئی من الانسان بحیوان » و لا شك فی کذبها ، و فی السالبتین یوخذ[١] الاکبر خاصة او فصلا للاصغر و الاوسط[٢] مباینا لهما فلو جائت النتیجة لکانت سالبة و تکذب البتة . و الثانی ان تکون الکبری کلیة لیندرج الاصغر فی الاوسط فیتعدی الیه الاکبر و لو کانت جزئیة یجوز ان یقع الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و یحمل علی بعضه فی الکبری الجزئیة الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة فی الموجبة ما یسلب عنه و فی السالبة ما یثبت علیه فلا نتیجة .

و المعتبر من القضایا المحصورات الاربع و کل[٣] من الصغری و الکبری یجوز ان یکون علی حال واحدة من الاحوال الاربع فاذا اخذ کل واحد من اصناف الصغری مع کل واحد من اصناف الکبری کانت اربعة فی اربعة فهی ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطین تعیّن من الصغری موجبتاها و من الکبری کلیتاها فکل من کل منهما اذا ضم الی الآخر صار ضربا معتبرا فیکون اربعة اضرب فلما انحصر الصحیح فی اربعة فالباقیات[٤] من اثنی عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبتین کلیتین ینتج موجبة کلیة ، مثاله کل ج ب و کل ب ا فکل ج ا ، فانه اذا دخل الجیم فی الباء فکل حکم حکمت علیه یتعدی الیه . الضرب الثانی من کلیتین و الکبری سالبة کلیة ینتج سالبة کلیة ، مثاله کل ج ب و لاشیئی من ب ا فلا شیئی من ج ا . الضرب الثالث من موجبتین و الصغری جزئیة ینتج موجبة جزئیة ، مثاله بعض ج ب و کل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئیة صغری و کلیة سالبة کبری ینتج سالبة جزئیة ، مثاله بعض ج ب و لا شیئی من ب ا فبعض[٥] ج لیس ا .

---

١) خ : یوجد . ٢) زاد فی خ بعد الاوسط : فیتعدی الیه الاکبر و لو کانت جزئیة . و هو خطأ نشأ من التباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سیجیی . ٣) خ : و کل واحد . ٤) خ ع : و الباقیات . ٥) م خ : فلیس بعض ج ا .

الشكل الثاني و هوالذي يكون الاوسط فيه محمولا في المقدمتين و شرطه ان تكون مقدمتاه مختلفتين في الكيفية ـ الا فيما يذكر من بعد ـ و الكبرى كلية ، اما الاول فلان المتفقين[١] قد يثبت عليهما اويسلب عنهما شيئي واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيئي واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما في الموجبتين و لا في السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثاني فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدين المتفقين فالنتيجة موجبة او مباينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لاقياس في هذا الشكل من[٢] المطلقتين و الوجوديتين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها في قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودي كالمتنفس على المتفقين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات اويسلب فليس الاالايجاب اوعلى المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

وضروبه اربعة لنحو البيان المذكور ،الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة فينتج كلية سالبة ، مثاله كل ج ب ولاشيئ من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لاشيئ من ب ا و هو ثاني الاول فينتج لاشيئ من ج ا . او بيّن بالخلف فنقول ان لم يصح لاشيئ من ج ا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ا و نقرنه بكبرى القياس مجعولا صغريها وهي[٣] لا شيئ من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب،هذا محال[٤]، وصورة القياس صحيحة و كذا الكبرى فالمحال لزم من كذب الصغرى التي هي نقيض النتيجة . وفي

---

١) شرح : فان المتفقين كالانسان و الناطق قد يثبت عليهما شيئي واحد كالضاحك .

٢) م : عن. ٣) في الاصول : و هو . وظاهر ان الضمير راجع الى « كبرى القياس ».

٤) خ م : خلف محال .

جميع قياسات الخلف التی فی الشكل الثانی يقرن نقيض النتيجة بالكبری هكذا و فی الثالث بالصغری مجعولا كبريها. الضرب الثانی من كليتين و الصغری سالبة ينتج سالبة كلية، مثاله لا شيئی من ج ب و كل ا ب تعكس الصغری و تجعل كبری فينتج لا شيئی من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الی مكانهما و هو المطلوب، و البيان الخلفی علی ما ذكرنا. الضرب الثالث من جزئية موجبة صغری و كلية سالبة كبری ينتج جزئية سالبة، مثاله بعض ج ب و لاشيئی من ا ب يتبيّن[١] بعكس الكبری و الخلف كما بيّنّا. الضرب الرابع من سالبة جزئية صغری و موجبة كلية كبری ينتج جزئيةً سالبة، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب. لا بيان بالعكس هيهنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس و الكبری تنعكس جزئية و لاقياس عن جزئيتين، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و نتمم كما ذكرنا، او نبين بالافتراض فنقول و ليكن البعض من ج الذی ليس بب د فيكون لا شيئی من د ب و كان كل ا ب ينتج من ثانی الثانی لا شيئی من د ا و يضم اليه « بعض ج د » فينتج من رابع الاول ليس بعض ج ا. و كل افتراض انما يتم بقياس من الشكل الذی فيه ذلك الضرب و بقياس من الاول.

الشكل الثالث و هو الذی الاوسط فيه موضوع فی المقدمتين، و شرطه ايجاب الصغری او[٢] ان يكون فی حكمه و كلية احدی المقدمتين ايتهما كانت. اما الأول فلأن الصغری السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدّين فی الكبری الموجبة فلو صحت نتيجة[٣] لكانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المتفقان مباينا‌ه[٤] فی السالبتين فلوصحت النتيجة لكانت سالبة فتكذب[٥] البتة، و اما الثانی فلأن المعنی الواحد الكلی قد يثبت عليه بالايجاب[٦] الجزئی شيئان متفقان

---

١) م: يبين ٢) ع: و ٣) خ: صح نتيجة، ع: صحت النتيجة ٤) م: مباينا ٥) ع: و تكذب ٦) زيد فی خ: و السلب.

او يسلبان ، او يوجب احدهما و يسلب الاخر و ليس غيرالايجاب ، اوامران مختلفان يجعل على الاقسام الثلثة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة نتجت اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئى . الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج[١] جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج [٢] و كل ب ا تنعكس[٣] الصغرى فيرجع الى ثالث الاول فينتج بعض ج ا او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شيئى من ج ا و نقرنه بصغرى القياس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الاوّل لا شيئى من ب ا وكان كل ب ا هذا محال و لزم كذب الكبرى التى هى نقيض النتيجة. الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيانين على ما ذكرنا الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيانين . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تعكس الصغرى ههنا فانها تنعكس جزئية و لا قياس عن الجزئيتين[٤] فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فتستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخلف فنقول ان لم يصح بعض ج ا فلا شيئى من ج ا و يتمم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا ينتج من اول الثالث بعض ج ا . الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، و لا بيان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لاقياس عن الجزئيتين ، فنبين بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو « ليس ا » د فيكون لا شيئى من د ا فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخره[٥] فيستنتج[٦] المطلوب.

---

١) م : فينتج ٢) ع : كل ج ب ٣) خ ع : فينعكس ٤) ش : جزئيتين ٥) خ : المؤخرة ٦) خ : فينتج .

و الافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبيّن بعكس الصغرى و الخلف كماذكرنا.
و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية فی الاشكال .

التلويح الثانی فی المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا[1] كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة جلى ان تتبعهما ، و الممكنتان تنتجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم العقل بامكانه و لايتوقف كثيرا.
واعلم ان النتيجة فی الشكل الاول تابعة للكبرى فی المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ا عرف من طبيعة الامكان جواز اللاوقوع ابدا فاذا[2] لم يتصف الجيم بالبائية ابدا فلا يلزم ان يتعدى اليه ا بالفعل بل بالقوة فهی ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل ب ا مادام ب الذی يعم الواجب و غيره فج[3] يدوم[4] بالضرورة فيدوم ا بالضرورة ففی هذين تبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال فی هذه كل ب ا مادام ب لا دائما[5] لانا اذا قلنا كل ب ا مادام ب لا دائما حكمنا ان كل موصوف بب لايدوم له العدم دوام البائية و كان من الموصوفات بب ج الذی ضروری له البائية فلا يصدقان .

و تعلم[6] مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان و كل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه ب دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة ا و ان لم يكن ب كما عرفت فی المقول[7] على الكل فلامدخل للبائية الغير الضرورية فی حمل الالفية على موصوفاتها فهی واجبة دونها و ج من الموصوفات بب بالامكان فاذا فرض وقوعه

١) خ : اذ ، ع : و اذا ٢) م : فاذ ٣) خ : بج ٤) زيد فی خ : ب
٥) زيد فی خ م : فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى ٦) خ م : يعلم ٧) ع: القول .

فيجب دونه له الالفية .

واستثنى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية[١] و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات[٢] فكانه لا يحتاج الى استثناء[٣].

و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة ممايعكس[٤] فيرجع الى الاول و تتبعها النتيجة[٥] لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من الثانى صايرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنتهى الى ان تكون كبرى فى الاول فتتبعها نتيجة هى كبرى القياس الثانى من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانيه ، فالعبرة[٦] فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتتبعها النتيجة .

و ههنا ضابط : اعلم ان فى[٧] هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى اقتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فتحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما نقول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعتى ج او بعضه و ا متباينتان[٨] بالضرورة اذ لو دخل احدهما فى الاخرى و لو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مختلفتى[٩] الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورية السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما فى

---

١) لاتوجد « ضرورية » فى ع خ ٢) م خ : الموجب ٣) م : الاستثناء
٤) ع خ : يعكس ٥) من هنا الى « هى كبرى » ساقط من م ٦) زيد فى م خ: فى الجهات ٧) لايوجد « فى » فى ع ٨) فى الاصول : متباينان ٩) ش: مختلفى .

الاخری کممکنة خاصة اوعامة او وجودیة ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضروریة و نحوها. و کل جهة یعم الضرورة[١] و غیرها اذا کانت فی مقدمة مع[٢] ضروریة و اختلفت الکیفیة فالنتیجة ضروریة السلب ایضالما قلنا.

اما الشکل الثالث فالنتیجة فیه تتبع الکبری لان الضروب الاربعة التی ترجع بعکس الصغری الی الاول فالکبری بحالها صائرة کبری الاول فتتبعها النتیجة الا فیما استثنی فی الاول فنفی[٣] ما کبراه جزئیة کالرابع و الخامس. و ظُنَّ[٤] فی الرابع ان[٥] النتیجة تتبع الصغری لانها تصیر کبری الاول و لم یعرفوا ان النتیجة موجبة جزئیة محتاجة الی عکس و العکس لم یجب ان یحفظ الجهات بخلاف ثانی الثانی فان النتیجة تنعکس محفوظة الجهة لانها سالبة. و فی الضربین یبین بالافتراض ان النتیجة تابعة للکبری[٦] فان کل د ا و لا شیئی من د ا جهتهما جهة الکبریان فیهما لقیامهما مقامهما وهما کبریا القیاسین الاخرین فی‌الافتراضین فتتبعهما[٧] النتیجة فتکون تبعت کبریی الاصلین.

فان قیل اذا کان مردالشکلین الی الاول فلاحاجة الیهما، قیل هذان من‌الطرق الصالحة المؤدیة وقد یتفق ان یکون الوضع الطبیعی لمقدمتی قیاس علی نحوترتیب احدهما و بالرد الی‌الاول یتغیر عن الوضع الطبیعی کقولنا فی الثانی کل‌جسم‌منقسم و لا شیئی من النفس بمنقسم فاذا عکست الی لا شیئی من المنقسم بنفس تغیرت من الوضع الطبیعی اذ الصفات اولی بالمحمولیة و ان‌کان یصح موضوعیتها[٨]، و کذلك فی قولنا کل انسان ماشٍ و کل انسان متنفس فان الوضع‌الطبیعی یتغیر بالعکس و ان صح. و الثانی ینتفع به فی الفرق فکانه قیل‌فیه جیم محمول علیه ب و ا مسلوب عنه

١) خ : الضروریة ٢) م ش : معها ٣) خ م : نفی ٤) ع : فان
٥) لا توجد « ان » فی خ ٦) ع : الکبری ٧) خ م : فتتبعها ٨) خ : موضوعها.

ب فافترقا . و الثالث ينتفع به فى النقض كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل[١] الفلك جرم و هو لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث .

فان قيل لمّا حذفتم الشكل الـرابع معللين بالصعوبة و الكلفة فى العكس[٢] و فى ثانى الثانى و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف والعكوس ما ذكرتموه فهلاّ عمّمتم الحذف او الاعتبار ، قيل مبنى الحذف ما كان مجرد الكلفة فـان اعتبار الثانى كان لانه فى نفس قياسيته لايكاد يفتقرالى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شيئى من ا ب فالطبع الصحيح يتفطن لأن الذى هو ب لا يكـون الـذى هو ليس بب فج ليس ا ، واذا قيل كل[٣] ب ج و كل[٤] ب ا فى الثالث يتفطن النفس لأن ب هوموصوف بالجيمية و الألفيّة فشيئى فى احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فنفس قياسيته بعيد من الطبع و اثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التى يراد اثباتها به فحذف ، فلم يتفطن جالينوس وبعض من ذبّ عنه من المتأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا[٥] وشنعوا وضلّوا و اضلّوا . و العجب انه يشنّع على المعلم الاول فى المختلطات من المطلقات بان ايرادها عديم الجدوى و اكثر قضاياعلمه مطلقة .

و عندى ان الشكل الثانى ليس بناتج[٦] لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقـه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا يتاتى لنا ان نقنن[٧] كثيرا من الاضرب الفاسدة بزوائد فتنتج فهو لهذا دون الثالث ، فقولنا كل ج ب و لا شيئى من ا ب لذاته لا يلزم[٨] منه شيئى و لا رده[٩] الى الاول لجواز ان يقع فى مادة لا عكس لسالبها و لا نقيض ، الا انه عظيم النفع فى العلوم .

التلويح الثالث فى الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

---

١) خ م : فقيل ٢) خ م : العكسين ٣) ع م : كل ج ب ٤) ع : كل ا ب ٥) خ : فشرسوا و شغوا ٦) خ : نتايج ٧) خ : نفس (؟) ، و لعل الصواب : نقيد . ٨) ع : لا يلزمه شيئى ٩) ع : برده (بلا نقط) .

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . و من الشكل الثانى يشتركان فى تال ، و فى الثالث فى مقدم . و البيان العكسى و الخلفى على ما ذكرنا .

و من المنفصلتين قد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تام[١] و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل[٢] عدد اما فرد و اما زوج و كل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و قد يتركب القياس من متصلة و حملية ، والقريب ما تقع الشركة فى التالى فتحصل النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه وتاليها نتيجة تاليف التالى والحملية. و يجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مثال ان تكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د و كل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مثال ان تكون صغرى ان تقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول[٣] مما سلف لا يصعب على القريحة التامة .

وقد يتركب القياس من منفصلة و حملية والمنفصلة كبرى، مثاله : الثلاثة عدد و كل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و قد تقع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل متحرك امّا نبات او حيوان او جماد و كل نبات جسم

---

١) شرح : الشركة فيه [فى هذا القسم] قد تكون فىجزء تام و غير تام وصاحب الكتاب لم يتعرض للاول و مثاله : اما ا ب او ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كانا حقيقيين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فليس ه د . ٢) هذه هى الصورة الصحيحة لهذا المثال انفردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هى مطابقة لما فى كتاب النجاة لفظا بلفظ. ٣) خ م : الاحوال .

و كل حيوان جسم و كل جماد جسم ، فهذا هو الاستقراء التام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول الحمليات و هو كل متحرك جسم ، و على هذا يستخرج الباقي .

و قد يقع التأليف من متصلة و منفصلة و الاشتراك في جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهوذوعدد[1] و كل ذي عدد فهو[2] اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و تاليها نتيجة تأليف التالي و المنفصلة كقولنا[3] ان كان هذا كثيرا فهو امّا و امّا . و قد يقع في جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصح متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود . و لانطول في هذا المختصر ما لايُحتاج اليه فالذكي[4] لا يعجز عن استخراج ما بقي .

التلويح الرابع في الاستثنائيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئي الشرطية اووضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و القياس الذي فيه ذلك استثنائي ، ويتم بشرطية وحملية فيما يتركب من الشرطيات من حمليتين ، ففي المتصلة يُستثنى عين المقدم فينتج عين التالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج[5] النهار موجود . او يُستثنى نقيض التالي لينتج نقيض المقدم كقولنا في المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة واما استثناء عين التالي اونقيض المقدم فلا[6] ينتج اذ ربما يقع التالي اعم فلايلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولا من رفع الاخص رفع الاعم ولكن يلزم من وضع الاخص

---

١) ع ، فهو عدد ٢) لا يوجد «فهو» في خ م ٣) م : كقولك ٤) خ : و الزكى ٥) خ م : ان النهار . ٦) في الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص[١]، وفى محالّ المساواة[٢] قد تتأتى الاستثناآت الاربعة و لكن لا تُعتبر خصوصيات المواد . و الاضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفاقات .

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة و لا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد فى السوق ان يكون قائما ، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء التالى فتكون ضرورية . و كذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو متنفس بالفعل اذ الربط فى المتصلة هو اللزوم و لا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضرورى دائم .

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فينتج نقيض ما بقى قل او كثر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج ليس بزائد و لا ناقص . او يُستثنى نقيض ما يتفق فينتج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة فى البواقى ان تعددت الاجزاء .

و [اما] الغير الحقيقية فمانعة الخلو فقط يستثنى فيها النقيض لينتج العين ، و لاينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لايكون نباتا فيقال لكنه حيوان فينتج انه ليس بنبات لاغير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لاغير. و المحرفات تردالى النظم المستقيم . والمنفصلة التى اجزائها غيرمتناهية لايستثنى [فيهاشيئى] فان رفع الكل[٣] لوضع واحد لايمكن و وضع واحد

---

١) شرح : هذا هوالذى استدل به صاحب الكتاب على عقم الضربين و لا يتم ذلك الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعتذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره قلنا و كذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه . ٢) شرح : اى فى الموارد التى يكون التالى فيها مساويا للمقدم .

٣) شرح : ينبغى ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا تتم فلا تتحصل و لا استثناء فى القياس المنفصل الا بعدتمام الانفصال و تحصله ، وهذااخصرمن الوجه الذى اورده فى الكتاب. و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة اواربعة و هلم جرا .

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل فی التصور .

التلويح الخامس فی القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشتمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهی شرطية لابد من استثناء لتنتج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة[1] جزء آخر فلابد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت[2] مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين فی السواذج و يجوز فی غيرها كالاستقراء التام مع ان الكثرة هناك فی حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلامناسبة فلا انتاج واذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلامدخل للثالث اجمالا . و نفصل تفصيلا لوحيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلابد من[3] ان تشترك مقدمتان فی طرف واحد لها فيصير جزءا النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال[4]. بلی قد توجد مقدمات كثيرة مساقها الى نتيجة واحدة و هی فی قياسات كثيرة مبيّنة لمقدمتی القياس الناتج لتلك النتيجة اذا كانتا غير بينتين[5] بذاتيهما فلابد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذی يذكر فيه النتائج[6] بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

---

١) م : والنتيجة ٢) فی الاصول : حصل ٣) م : فلابد و ان ٤) شرح : لقائل ان يقول المتيقن ان كل حد اوسط فهو مشترك والموجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفسها كلية فلم قلتم ان كل مشترك فهو حد اوسطفكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر فی الوجه الاجمالی و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنى عن التفصيل الذی سماه لوحيا . انتهى كلام الشارح وله كلام فی لفظة « اللوحی » سيجيئ . ٥) خ : مبينتين . ٦) ع : الناتج ، م : النتاج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا و كل ا د فكل ج د وهكذا الى المطلوب . واما مفصول و هو الذى فصلت النتائج عنه وطويت[1] كقولنا كل ج ب و كل ب ا و كل ا د و كل د ه فكل ج ه .

و ظُنّ ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر » قياس بسيط و ليس الا مركبا[2] مفصولا حذف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجعولا نتيجةً مرة و مقدمةً اخرى ثم « لكن الشمس طالعة » و لابد فيه من استنتاج من قياس اقترانى بالضرورة لينحذف الحد الاوسط المشترك و هو النهار موجود و يجمع الطرفان ثم يستثنى .

التلويح السادس فى قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس يثبت صحة المطلوب بابطال نقيضه اذ الحق لا يخرج منهما . و يتركب من قياسين اقترانى واستثنائى ، مثاله : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فيصدق كل ج ب ، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او بُينت ، وهوقياس من شرطية وحملية ، فينتج : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا و يستثنى نقيض التالى وهوليس..ج افينتج:ليس لم يصدق قولناليس بعض ج ب بل يصدق.

و هو فى الجملة ان نأخذ نقيض المطلوب و نقرنه مع صادقة لينتج المحال ويستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نقيضه الذى ادى الى المحال فان صورة القياس صحيحة والمقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقيض المطلوب. و لايتاتى تصحيح المطلوب بتقرين نقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع فان الموجبة الكلية لايمكن تبيينها بالخلف على الشكل الاول لان نقيضها سالبة جزئية و لا تصلح لكبروية الاول و لالصغرويته فتبين بالثانى فتجعل صغراه و بالثالث فتجعل كبراه ، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب .

---

١) م : فطويت ٢) فى الاصول : مركب مفصول .

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ[١] نقيض المحال و تقرينه مع المقدمة الصادقة على ما تيسر[٢] من الاشكال فينتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد[٣] من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة اوضدها و تقرينه باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها . و يستعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول،مثاله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيئى من ج ا ان قرن[٤] بالكبرى ينتج من الثانى ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها ابطلها بالتناقض وان اقرناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذ لا ينتج الثالث غير الجزئى ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الثانى و الكبرى الى الثالث و فى الثانى عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و فى الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى و عند ابطال كبراه الى الاول .

التلويح السابع فى قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس[٥] احدى مقدمتيها لتنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما نتجها[٦] . و يستعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت[٧] احدى المقدمتين غير بينة

١) خ م ع : فيأخذ ٢) م : تبين ٣) شرح : اذا قطعنا النظر عن الاشتراط و ادواته و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس نقيض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنتج لكل ج ا اذا اخذ نقيض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضما الى ب ا انتج نقيض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . ٤) ع ش خ : اقرن . ٥) شرح : العكس المذكور هاهنا ليس المراد به العكس المذكور آنفا بل هذا انما هو لخصوصية المادة لا لصورة القضية لعدم اطراده فى المواد . ٦) خ و فى الشرح : ينتجها ، و يرى فى ها مش ش : سحـها . و يقول الشارح : معناه ان نتيجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتيه انتجت المقدمة الاخرى التى كانت نتيجة لها . ٧) اصل : كان .

و يغير اللفظ ليوهم التغاير . و لابد من كون المقدمات متعاكسة لتنحفظ[١] الكمية مثاله كل انسان متعجب و كل متعجب ضحاك[٢] فكل انسان ضحاك فان اردت عكست الصغرى و اقرنت مع النتيجة المجعولة كبراها نتجت الكبرى او عكست الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة نتجت الصغرى و ان اتفق فی قياس ناتج للسلب[٣] فانتج المقدمة السالبة ، و لا انتاج للموجبة ففی الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن[٤] النتيجة بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تقرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا بحيلة فی موضع ثم سوالب متعاكسة سلبا و ايجابا معدولا مجعولا فی الاصل وعكسه السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير وعديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير و كل ما ليس بكثير فهو واحد و كل واحد فهو غير كثير و بالعكس، و كذلك عديم الانقسام مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شيئی من الواحد بكثير فلا شيئی من عديم الانقسام بكثير واردنا فی الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة والسلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير والكبرى بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد و نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتنتج الصغرى و هی كل عديم الانقسام واحد . و بالافتراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا .

التلويح الثامن فی اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصی لا يحمل ولا يطلب فی العلوم فاذا اردت تر كيب قياس فخذ حدّی المطلوب و اطلب ما يحمل علی كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

---

١) خ : ليحفظ .   ٢) م هنا و بعده : ضاحك .   ٣) ش : ناتج السلب .

٤) شرح : قوله فتقرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه تعكس الصغرى و معلوم ان مرادہ ذلك ، و قد عرفت ما الذی يريد بالعكس ههنا .

الذاتيات باسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، و قد علمت ان الاواسط متناهية ، فان وجدت فى محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صح من الثانى و[١] الثالث سواء كان الحمل او الوضع فى موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : ليس كل نتيجة فى العلوم[٢] تورد حجتها على نظم مستقيم بل قد تحرف، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما ناسب المطلوب ان ناسب لكلية المطلوب فهى شرطية فتستثنى[٣] للانتاج و ان ناسب لجزء[٤] فليطلب ما يناسب الجزء الآخر، وان كانت[٥] هناك مقدمات مبتره[٦] فليجتهد[٧] حتى تلفق على نسق الاشكال مشتركة فى امر منتهية الى المطلوب فيُفضى اليه و الاقليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكثير ما يناسب شيئا بالمعنى دون اللفظ، ويبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا يغلط فيستعمل مركبا فى موضع و مفردا فى آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من ذواتى سلب فيتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كقولك الثلثة لازوج و كل لازوج فرد فالثلثة فرد .

التلويح التاسع فى استقرار النتائج و فى صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنتج بالذات قضيةٌ ناتج بالعرض لعكسها و عكس نقيضها فيما له ذاتك[٨] و بطلان نقيضها ، و ينتج ما يدخل فى موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

---

١) خ م : او . ٢) لا يوجد « فى العلوم » فى ع . ٣) خ : و يستثنى ، ع : يستثنى . ٤) م : بجزئه . ٥) اصل : كان . ٦) خ : مشتركة . ٧) م : فلتجتهد . ٨) خ م : ذلك ، و فى الشرح : قدنبه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذاتك على ان الخمسة التى بالعرض قد لا يستنتج من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا عكس نقيض لها كما نبهت عليه عند الكلام فى عكس النقيض [راجع التعليق هناك] و ان كان ظاهر كلامه هناك يشعر بخلافه و يفتقر الى التاويل الذى ذكرته فى بابه .

الی الاکبر انهما ینتجهما قیاس واحد و یسمی نتیجة تحت نتیجة ، و ینتج ما تستوی نسبة الاوسط و الاکبر الیه و الی الاصغر اذا اخذ مع الاکبر و یسمی نتیجة مع نتیجة[1]. و لا نتیجة تحت نتیجة فی ناتج جزئی .

فصل : و اعلم انا اذا قلنا کلما کانت مقدمات القیاس صادقة فالنتیجة صادقة لا ینعکس هذا کلیالما عرفت و لایستثنی نقیض المقدم فی الاستثنائیات فیجوز ان تکون نتیجة صادقة من مقدمات کاذبة لقیاس ناتج الا اذا کانت الصغری فی الشکل الاول صادقة و الکبری کاذبة فی کل واحد فانه ینتج بالضرورة کاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الکبری صادقة کلیة ینتج ضده فیصدق المتضادان و ذلك محال و فی غیر هذا[2] لا یمتنع الصادق من کاذبتین .

التلویح العاشر فی القیاسات من قضایا متقابلة و المصادرة علی المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

قد یؤلف قیاس من قضایا متقابلة بالتضاد او التناقض لیلزم منه سلب شیئی عن نفسه او عن ذاتیه[3] للتغلیط ویغیراللفظ لتبعید الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و یقرر نقیضها لحجة[4] ما او نحوه[5] و یقرن معها و الاصغر و الاکبرمترادفان کقولنا کل انسان حیوان و لیس و لا واحد من الحیوان ببشر ینتج ان لاشیئی من الانسان ببشر ، و کذا علی الشکل الثانی و الثالث . و ینبغی ان تختلف المقدمتان بالکیفیة فی الاشکال کلها .

والمصادرة علی المطلوب الاول هو ان یجعل المطلوب نفسه مقدمة فی القیاس

١) لایوجد « مع نتیجة » فی خ م ع . ٢) ع : ذلك . ٣) شرح : قوله اوعن ذاتیه ، لم اجده فی غیر کلام صاحب الکتاب ویمثل علیه فی المطارحات بما یدل علی ان مراده به سلب ذاتی الشیئی عنه لاسلبه عن ذاتیه و هو انسب . ٤) ش : بحجة .
٥) شرح : یرید بنحو النقیض الضد او عکسه .

الناتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر و كل بشر متفكر فكل انسان متفكر . و قد يتفق فى قياس واحد و قد يتفق فى قياسات كثيرة و هو ابعد عن تفطن الخصم فينجر آخرها الى مطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق فى التبكيت فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ا ومقدمتاه اللتان تستسلفهما كل ج ب و كل ب ا فالاولى ان تحلل الصغرى و تأخذ الاصغر فى مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين و كذلك الاكبر لئلا يتفطن الخصم للحيلة .

المطلع الثانى فى اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء و هو الحكم على كلى بما وجد فى جزئياته الكثيرة[١]، و ذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان تقول كل حيوان يحرك فى المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقرى . و ان امكن الاتيان على الجميع ليسند[٢] الحكم الى الكلى فهو الاستقراء التام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم[٣] . و نحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

---

١) شرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء يدخل فيه القياس المقسم الذى هو الاستقراء التام لان كل جزئيات الشيئى يصدق عليها انها جزئياته الكثيره ، فاذا اريد تخصيصه بالناقص قيل فى عدد كثير من جملة جزئياته و هذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادة اليقين . ٢) ع : ليشهد ، م ليستمد ، خ : كنسبة . ٣) شرح : الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم قد عرفت صورته فى الاقترانيات الشرطية و هو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجماد والنبات والحيوان جسم فان هذه لايخرج عنها شيئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شيئی بما وجد فی شيئی آخر يشاركه فی معنی جامع ، و سماه الظاهريون قياسا و سمو اللاحق فرعا و المقيس عليه اصلا كقولهم العالَم مؤلَف فيكون محدَثا قياسا على البيت و له اربعة حدود[١] ، و ذلك غير متبين[٢] لوجوه احدها منع اقتضاء التأليف الحدوث وفی البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

وحجتهم فی علية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهو اللزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استقراء و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانی ما سموه السبر و التقسيم و هو ان فی البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية اوتأليف و ليس هی جيمية لوجود الجيمية فی موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فتعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجوازابتنائه على الخصوصية هيهنا وان وجد فی غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوزان يكون لمطلق شيئی علتان كما سيأتی[٣] ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معترضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فابرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعثرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بيّن ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث النحرير فعثر عليه بعد حين . ثم ان سُلّم لهم ان الصفات هذه فلم لايجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلابد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فی العلية و ذلك غير سهل ، فان

---

١) شرح : ليس المراد بالحدود هيهنا المعنی المذكور فی القياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التی اشار اليها هی : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد تسمى بالمناط والمدار . ٢) ش : مبين . ٣) شرح : سياتی فی العلمين الباقين .

قال وجدت الحدوث[١] دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال فى ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هى اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكماله بها و ان انضم الى هذه ايضا اقتضاه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلاتعدية به[٢] وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكئود و لا مطمع له فى ذلك. و ان سُلّم ان التأليف هوالمناط المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثيرى و عنصرى وجد فى البيتفلزوم الحدوثمع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الغيرالمحصورة فانى يتقصى[٣] و ان تقصى فهو برهانى[٤] لا جدلى فليس للتمثيل مدخل.

ومما ذكرناه قياس الضمير وهوقياس حذفت كبراه امالظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لئلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل فلان يطوف بالليل فهو سارق. و من الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط امارة للاكبر على الشكل الاولان صرح به كقولهم هذه المرءة ذاتلبن فقد ولدت. ومنه العلامة[٥] وهى قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثانى كقولهم هذه المرءة مصفار فهى اذن حبلى، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا و ظالما. و منه الرأى و هو[٦] قضية محمودة كقولهم الاصدقاء ينصحون و الاعداء يحاسدون و فى الاغلب مهملة.

---

١) شرح: يريد لو اعترض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى الجامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهواذنمعلل بالتأليف لا بتلك التى لم توجد حال وجوده. ٢) شرح: معناه ان التأليف مثلا جاز ان يكون جزءا من العلة لا علة تامة فلايتعدى الحكم الى الفرع بمجرده. ٣) شرح: يريد انه لا سبيل الى التقصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التقصى بان يبين وجه الحصر و يبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهانى. ٤) ح م ع: برهان. ٥) اصل: علامه و هو. ٦) اصل: و هى.

و مما ذکرنا الفراسة و هی[١] قیاس الاوسط فیه هیئة بدنیة وجدت للانسان و غیره من الحیوانات یستدل بها علی خُلق للزومهما[٢] لمزاج هما معلولاه فیستدل باحد المعلولین علی الآخر ، وهویشبه التمثیل[٣] فالخلق هو الحکم وهو الاکبر کالشجاعة و الهیئة مع جامع کعظم الاعالی والفرع انسان و الاصل اسد . و ینبغی ان یطرد الخلق مع الهیئة فی غیرهما من الحیوانات[٤] ان وجدت و ان لم یلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها لیست حجة دون استثناء وفائدتها اخطار الاقسام بالبال و لا یفید فی القیاس کثیرا فان ما یجعل حجة الوضع والرفع یجعل حجة ناتجة علی الاشکال دون الانفصال یقرن به الجـزء الآخـر من الانفصال مجعولا مقدمة و کذا ان کان الاستثناء اولیا[٥].

المطلع الثالث فی قضایا هی مواد الاقیسة

و هی علی اصناف احدها الواجب قبولها و هی ستة اقسام : الاول الاولیات وهی قضایا یوجبها العقل لذاته و یکفیه فی نسبة بعض اجزائها الی بعض نفس تصورها دون مشاهدة و سبب خارج کحکمنا ان الکل اعظم من الجزء وان الشخص فی حالة واحدة لایحل مکانین و نحوهما ، وان توقف العقل فی تصدیق نحو هذه فلتوقفه فی التصور لا غیر . و الثانی المشاهدات و هی قضا یحکم العقل بها لمشاهدة قوی[٦] اما ظاهرة او باطنة کحکمنا ان الشمس مضیئة و ان لنا و هما و خیالا وخوفا وغیرها . و الثالث المجربات و هی قضایا مبدء الحکم بها مشاهدات مکررة مذکّرة موقعة

---

١) اصل : و هو . ٢) خ : للزومها . ٣) ع خ م : التمثیلی . ٤) ع : الحیوان . ٥) شرح : اولیا ای غیر محتاج الی البیان . ٦) شرح : حکمنا ان الشمس مضیئة هو مثال ما یحکم العقل به بواسطة القوی الظاهرة و باقی الامثلةهی لما یحکم العقل به بواسطة القوی الباطنة .

لليقين و قد تفيد غلبة الظن ، و اليقيني يختص بالعلوم الحقيقية ، ولابد و ان تأمن النفس وقوع الشيئ بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والسيف الحديد قاطع، وفيه قياسية خفيّة من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع في الاكثر و يُستثني نقيض التالي ، و ليس على المنطقي البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هي قضايا مبدء الحكم بها حدس قوي من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئآت تشكل النور فيه، و تقرب من المجربات الاان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرر و التجربيات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المتواترات و هي قضايا تحكم النفس بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرةً بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر في عدد فرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او كثرت . ويقينك التواتري والتجربي و الحدسي ليس بحجة على غيرك فلربّما لم يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره في موضع . السادس قضايا قياساتها معها وهي قضايا انما[1] يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه[2] الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوي للآخر .

الصنف الثاني المشهورات وهي قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحمودة و هي قضايا لو خلي العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوى و انفعالات من عادات وشرايع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة[3] عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم يستأنس بما وراء اقتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

---

١) لايوجد « انما » في ع . ٢) كذا والاولى : « لايعزب عن الذهن » كما في النجاة وساير الكتب . ٣) خ : السيرة ، م : السوءة .

اوّلی فیحمل علی الاوّلی وما معه دون العکس ، و منه حق یصح و منه کاذب ، وقد صرف الشرع عن کثیر کتقبیح الذبایح ونحوه، ولکل امة مشهورات و کثیرا مّا تتطابق علیه الآداب و الشرایع ، و لاهل کل صناعة بحسبها .

الصنف الثانی الوهمیات و هی قضایا یوجبها الوهم الانسانی فمنها صادقة کامور محسوسة یدخل فی الواجب قبولها و منها کاذبة و هی قضایا فی امور غیر محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق کحکمنا ان کل موجود مشارٌ الیه و وراء العالم فضاء لا یتناهی و غیر ذلك ، و لولا ان العقل و الشرایع دافعاها لکانت تؤخذ من الاولیات ، و المدفوع عنها لا یزال فی جواب الوهم و علامتها ان الوهم یساعد العقل فی مقدمات ناتجة لنقیضها و عند النتاج ینکص[1] علی عقبیه ، والوهم ینکر نفسه.

الصنف الرابع المأخوذات وهی اما مقبولات ممن یحسن به الظن لامر سماوی او مزید من عقل و تدین کالمأخوذات من السلف و امّا تقریریات[2] تؤخذ من الخصم لیبنی علیه الکلام فی دفعه او ما یورد من المقدمات فی مبدء[3] العلوم و برهانها فی موضع آخر فیأخذها المتعلم اما مع استنکار[4] وحینئذ تسمی مصادرات او طیب نفس و تسمی اصولا موضوعة ستعرف فیما بعد[5] کیفیتها .

الصنف الخامس المظنونات و هی قضایا تحکم بها النفس اتباعا للظن ، و الظن هو الحکم بان الشیئ کذا مع الشعور بامکان مقابله کحکمک بان فلانا یطوف باللیل فهو مثلم للثغر[6]. ومن جملتها المشهورات التی تأخذها النفس فی بادی الرأی فاذا فکرت فیها رجعت عنها کقول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المُشبِهات و هی قضایا یُحکم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغیره

---

١) خ : ینعکس ، م : ینقص . و المتن مطابق للاشارات بعین العبارة . ٢) خ: تقریرات . ٣) فی الاشارات : مبادیٔ . ٤) خ : الاستنکار . ٥) شرح : یشیر الی انه یثبته عند الکلام فی البرهان . ٦) فی الاصول : مسلم الثغر ، للثغر ، للثغر . و عبارة سایر المنطقیین فی هذا المثال : فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون فى اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .

السابع المخيلات وهى قضايا مؤثرة فى النفس عند الورود عليها بقبض او بسط و نحوهما و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سيال و العسل مُرّة مقيّئة ، فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل[1].

و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للتصديق او لتأثير غيره و هى المخيلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او يقتضيها امر من النفس ، و هذه إمّا ان تعتقد[2] مع الالتفات الى نقيضها كالمظنونات اوعدم الالتفات ، و هى اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يتوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يستعمل فى البرهان كانت فى نفسها

---

١) شرح : اما تداخل هذه الاصناف فكدخول المشهورات والوهميات والمأخوذات تحت المظنونات و كدخول الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذى من الخصم كالتقريرات و الذى من الجمهور كالمشهورات و الذى من العقل كالاوليات .

٢) شرح: الصواب فى تتمة التقسيم ان يقال : و ما يقتضيه امر من النفس اما ان يعتقد اعتقادا جازما او غيرجازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثانى ان لم يكن موجبه الوهم الانسانى اوعموم الاعتراف به فهو مختص باسم المظنونات ، وان كان موجبه الوهم الانسانى فهو من الوهميات ــ لا كلها لان حكم الوهم فى المحسوسات يكون جازما ــ و ان كان موجبه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل فى قسم الجازم ، فافهم ذلك . وانما تساهل فى هذا الموضع لأن عدم تحقيق حصر هذه الموارد لايتاتى منه ضرر فى العلوم الحقيقية وليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا تراه مطّرحا فى اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرهـا من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبـرهن لا يستعمل الا الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا و كذا من غيرها بحسب كل مقدمة ولكن ينبغى ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه، بذاتها او ببيان. و مواد الجدليات التقريرات و المشهورات و للخطابية المظنونـات و المقبولات و للشعرية المخيلات و للمغالطات الوهميات و المشبهات ، و فى الجملة[١] فوائد معرفة هذه[٢] التحرزعنها والأمتحان وتسمى سوفسطائية، وفوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد القصور و الجدل للمتوسط ، و فيه ايضا مقابلة فاسد بفاسد لئلا يشرع مع كل مهارش[٣] فى البرهان ، و الشعريات و الخطابيات لترغيب و ترهيب فى امر دينى او غرض دنيوى[٤].

---

١) خ : المشبهات فى الجملة و . ٢) هذه اى المغالطات . و فى الشرح : لما بين انقسام القياس بحسب مواده الى خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يتحصل من كل واحد من هذه من الفائدة اوالفوائد و ابتدء بالمغالطى فذكر ان المغالطات تعرف من وجهين احدهما ليقع الاحتراز عنها وثانيهما ليمتحن بها من يكون مقتصراً فى العلم فيظهرعجزه فلا يقع الاقتداء به وتسمى على التقديرين سوفسطائية و يسمى الفن الذى يشتمل عليهـا من المنطق سوفسطيقا و معناه باليونانية حلّ شبه المغالطين على ما قيل ، و ربما سميت امتحانية باعتبار الفائدة الثانية منهما . ٣) خ : ممارس، م : مهارتين . وفى المنجد : هارش بعض الكلاب على بعضها حرشها ، و فلان فلانا واثبه و خاصمـه . ٤) شرح : اما الخطابيات ففى الامور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتـاب اطلق ولم يقل فيها «الاكثر» ولابد منه اذ من الخطابة مايفيد فى امر دينى ، و لا يبعد ان يكون بعض هذه منبها للنفس على تحصيل العلم اليقينى اومعداً لها لقبول ذلك من المبدء المفارق فيكون فائدتها باعتبار ذلك الشخص فائدة البرهان . وللمتقدمين و من حذا حذوهم من المتأخرين فى كل واحد من الجدل والخطابة والشعريات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض لهذه المباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهو البرهان .

*

المرصد السادس فی البرهان و احواله و مشارکاته مع‌الحد و المغالطات و ضوابط

و فیه ستة تلویحات

التلویح الاول فی المطالب

من المطالب‌المهمة مطلب هل الشیئی موجود و یسمی هل‌البسیط[1] اوهل هو بحال کذا، مما مع ماوراء الوجود، و یسمی هل المرکب. و منها مطلب ما الشیئی یطلب به ماهیة‌الشیئی و حقیقته ان عرف وجوده فان‌المقول علیه انه حقیقة عندالوجود یسمی قبل‌ذلك مفهوما ولایقال له‌حقیقة و ایاه نعنی‌اذا قلنا الحقیقة تفهم بدون[2]الوجود. و قد یطلب بما مفهوم الاسم ولدی الوجود یصیر المفهوم بعینه حداً او رسما. و«ما» الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم علی هل البسیط و الطالبة للحقیقة تتأخر عنه. و منها مطلب ایّ و یطلب به تمیز الشیئی عن غیره. و منها مطلب لم و یطلب به علة نسبة حدی النتیجة فی‌نفس الامر اوعلة التصدیق وهو الاوسط و یتأخر عن هل بالمرتبة. و هیهنا مطالب اخری مثل کیف و این و متی و قد تغنی عنها ایّ و لکن الامهات اربع اثنتان تصوریتان و اخریان تصدیقیتان.

---

۱) کذا بتذکیر صفة هل، هنا و فی السطرالتالی (قوله هل المرکب)، و لعله بتقدیر کلمة « مطلب »، مع احتمال ان یکون من سهو النساخ. ومن الملحوظ ان هذه المساهلة بعینها توجد فی عبارة کتاب حکمة الاشراق وعبارة منظومة السبزواری کقوله: و هل بسیطا ومرکبا ثبت، وقوله: و ما هوالشارح والحقیقی. مع انه کثیراً ما یعبر عن هذه‌الحروف بالتانیث فیقول: ما الشارحة و هل‌البسیطة، فتأمل. ۲) ع: دون، خ م: بدل.

التلویح الثانی فی برهان انّ و برهان لِم

اعلم ان البرهان هو قیاس مؤلف من مقدمات یقینیة و الاوسط فی البرهان اما ان یکون علة لنسبة حدی النتیجة عینا و ذهنا و یعطی اللمیة فی نفس الامر و فی التصدیق و یسمی برهان لم ، او علة للنسبة فی الذهن فقط ای یعطی اللمیة للتصدیق و انیة الحکم دون لمیة نفس الامر و یسمی برهان انّ سواء کان الاوسط معلول النسبة کما فی قولنا هذا خشب محترق و کل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و فی برهان لم کان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاکبر ولم یکن معلولها و لا علتها کما اذا کان الاوسط و الاکبر متلازمین معلولی علة واحدة کقولنا کل انسان ضاحك و کل ضاحك کاتب، و برهان لِم لم یشترط ان یکون الاوسط فیه علة للاکبر بل لوجوده فی الاصغر و ان کان معلوله کقولنا کل انسان حیوان و کل حیوان جسم[١].

التلویح الثالث فی اجزاء العلوم و شرایطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل. موضوع کل علم ما یبحث فیه عن اعراضه الذاتیة مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب. و نعنی بالذاتی ما یلحق الموضوع من ذاته و ماهیته مثل ما یلحق الکم من المساواة و المناسبة و العدد من الزوجیة و الفردیة و الحیوان من الصحة و السقم و فطوسة الانف کما ضرب به المثال[٢]، فما

---

١ ـ شرح : و اعلم ان الاستثناء فی الاقیسة الاستثنائیة فی حکم الاوسط فی الاقیسة الاقترانیة فاذا قلنا ان کان کسوف قمری حاصلا فالارض متوسطة بین الشمس و القمر لکن الکسوف القمری حاصل فالارض متوسطة بینهما کان البرهان برهان انّ لان الکسوف معلول التوسط ، وان قلت ان کان التوسط المذکور حاصلا فالقمر منخسف لکنه حاصل فالقمر اذن منخسف فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . و بهذا ینحصر البرهان فی القسمین و لایخرج الاستثنائی اذا کان برهانا عنهما ، و لیس فی کلام صاحب الکتاب تصریح بذلك و لا الاشعار به . ٢) شرح : انما خصص الاخیر من الامثلة بقوله «کما ضرب به المثال» لانه هو المثال المشهور الذی جرت عادة الاکثرین بان یتمثلوا به فی هذا الموضع و صاحب الکتاب لا یعتقد مطابقته للتمثیل فذکر هذا القول للتنبیه علی انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة علی انه مطابق ، و لولا انه لا یناقش فی الامثلة لبینت الوجه فی عدم مطابقته .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتى لان الاخص خارج، و ما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتى بالمعنى الاول كلحوق الحركة بالابيض فهو غير ذاتى، وان كان الوسط ذاتيا بالاول[١] فذاتى .

واما المبادى فهى الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور، و المقدمات التى منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن اوعلى سبيل التشكك ليبيّن[٢]. و المبادى التى هى غير المقدمات الواجبة القبول تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعة . ويصدّر العلم بالمبادئ .

و اما المسائل فهى القضايا التى تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض فى ذلك العلم . و محمولات المقدمات لابد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثانى و اوليّة اى لا يكون لها فى نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتمتزج فلا اقتسام ، و فى مقدمات لعلم كانت نتائج فيه لا تشترط الاولية . و الضرورى المورد هيهنا[٣] هو بالضرورة ج مادام ج [لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط[٤]

١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذى يقال فى مقابلة العرضى ، و هو الذاتى المقوم . ٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و فى الاشارات : الى ان يتبين .

٣) شرح : الضرورى المورد هيهنا اى فى البرهان يراد با الضرورى بحسب الوصف لا الضرووى بحسب الذات فان الذى بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضرورى هيهنا هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اى لا يشترط مادامت الذات موجودة هى ب فيكون الحكم عليها بب فى حال كونها ج و فى حال لا كونها ج و ان صح انفكاك تلك الذات عن الجيمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادامت الذات و ان لم يكن ج . و التى فى التلويحات فى جميع النسخ التى وقفت عليها « هو بالضرورة ج مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجيمية » ، و هذا سهو فى النسخ لا محالة فان عادته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غيّر المثال بمثال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هى الضرورة التى

انظر بقية التعليقات فى الصفحة ٧٨

دوام الجيمية فصار المقول على الكل هيهنا اخص منه و هو ايضا شرط في المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئى فانك علمت أن نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر في النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتى الشيئى مطلوبا الا اذا كنا قد تصور لنا الشيئى بلوازمه دون حقيقته كالنفس التي قد تثبت جوهريتها وهي بعد في الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياته و يطلب وساطة بعضها البعض في نفس الشيئ كما عرفنا جوهرية الهواء و لم نعرف لمية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لابد له من معلوم موصل اليه و ترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا في بدو الجبلة[1] فنضطر في علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قيل فيما لا يكفى في تصديقه نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفى التنبيه .

و اعلم ان اليقين[2] هو اعتقاد ان الشيئ كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر في نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفي نقيض الشيئ و لا على

---

١) ع : الخلقة . ٢) شرح ، احترز بالقيد الاول عن الظن و بالقيد الثاني عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لكان انسب الا انه لاباس بالتأخير . و في قوله « لا يتصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشيئ المتيقن قد يتصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك النقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشتراطه في تعريف اليقين عدم تصور النقيض . والذى ذكره غيره في تعريفه هو انه اعتقاد ان الشيئ كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما في نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشيئ مع اعتقاد امكان نقيضه . والاجود في تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشيئ كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مطابقا للامر في نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة نقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شيئ من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظنا وانما هو لغيبة نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة[١]، او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المقدمتين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظنّ ما علم نقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشيئ واحد. و بهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول آحاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهى معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصاة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بمَ تعرفون انه هو؛ ولا يخرج من سبق العلم به او بقاءِ الجهل ، يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية اومعلوما بالكلية ماطلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

---

١) شرح : يريد ان الاصغر اذاكان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخل تحت الداخل فى الشيى داخل فى ذلك الشيى. واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذاكانت الكبرى موجبة ، اما اذاكانت سالبة فلا، فالمثال الذى ذكره لاينطبق عليه التقدير، لكنه يقاس عليه.

(بقية تعليقات الصفحة ٧٦)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى ساير الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجيمية ، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غيرمفهوم لى كما ينبغى ، و باشتراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول هيهنا اى فى البرهان اخص مماكان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .

٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص[١].

فصل : و اعلم ان إختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها و اذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق المجسمات ، او بـاطلاق و تقييد كالكرات المتحركة التي هي تحت الكرات ، يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم ، و كذلك ان كان موضوعاهما متغايرين ولكن احدهما ينظر في الآخر من حيث هـو اعـراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب . و كل اصل موضوع في علم يبـرهن عليه

---

١) في خ وفي عبارة الشارح في الموردين : تخصيص . و في الشرح : جرت عادتهم ان يتمثلوا على ذلك بالآبق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معلوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آبقنا بما كنا علمناه و هو ذاته وصورته . و زعـم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب يتمشى في المطلـوبات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم التصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بتصوراته السابقة ، و اما في المطالب التصورية فزعم انه لايتمشى لان التصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه لانا نعلم ان الذى لايكون للنفس به شعور يستحيل توجه الطلب نحوه وان كان مشعورا به فهواذن متصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه ومجهول من وجه لانا نقول احدالوجهين غيرالآخر لاستحالة ان يكون ان يكون الشيئ الواحد معلوما مجهولا معا في جهة واحدة فالمطلوب اما ان يكون هوالوجه المعلوم اوالوجه المجهول و كلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا اني ازيده ايضاحا و هو ان المنفصلة القائلـة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقية او مانعة الخلو فهو ممنوع لان ههنا امر آخر و هوالذات صدق عليها الـوجهان جميعـا وليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، وكذا ان اريد انها مانعة الجمع لصدقهما على تلك الذات . و على تقدير صدق منعها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يمتنع طلبه وانما يكون كذا لو لم يقترن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولـة التي علم تخصيصها بصفة فانهما لوكانتا اعني الذات والصفة معلومتين اوكانتا مجهولتين استحال الطلب و انما صح الطلب لكون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة وفيما اورده كفاية .

فى غيره و الغالب فى ما هو فوقه و ان كان يتفق فى ما تحته ، و قد تبتنى مقدمات العالى على السافل المحتاج اليه فى بيان مقدماته و لكن تتغاير جهات الافتقار فلا يدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهاؤها الى الفلسفة الأولى التى موضوعها الوجود و لا اعمّ منه .

و لا برهان على الفاسدات لتغيرها فلايدوم العقد بها ، و البرهان فى ما يدوم عقده يقينيا، و ايضا هى بين محسوس حاضر و غايب محتمل الفنا فلا برهان على التقديرين الا اذا اخذت كلية ملغاةً خصوصياتها وحينئذ ليست منها .

و الممكنات لها برهان على امكانها دون وقوعها . و الممكن الاكثرى حجة موقعة للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصاف البشرة . دون الاقلية و المتساوية[١] .

التلويح الرابع فى ان الحد لايكتسب بالبرهان و كيفية[٢] الطريق اليه ، و فيه اشارة الى مشاركاتهما

و الحد لا يكتسب بالبرهان لانه حينئذ يفتقر الى الاوسط و يكون الحد الاكبر[٣] والمحدود الاصغر و لابد و ان تكون الحدود متساوية اذ لو كان الاوسط اعم كان الحد المجعول اكبرَ اعم فلاحدية فالاوسط المساوى كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه محمول فقط فيتعدى هكذا فلا بيان للحدية و ان كان الاوسط المساوى فصلا او خاصة او رسما او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام و حمل الحد عليه على انه له اى للاوسط فلا يلزم ان يكون حدُ احد هذه الاشياء حدَ النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل على هذه على انه حد لما هذه محمولاته فى

١) شرح : قوله دون الاقلية والمتساوية ، يريد انه ليس الممكنات الاقلية والمتساوية حجة تدل على الوقوع بخلاف الممكنات الاكثرية .
٢) لاتوجد « كيفية » فى م .
٣) ع خ : اكبر والمحدود اصغر .

الحقيقة اوشوارحه[1] فقد صودرعلی المطلوب الاول ولاحاجة الی هذه، و ان کان الاوسط حداً آخر تاما فلا حدان لشیئ واحد و لا اولوية فی الوساطة .

و القسمة غير نافعة بان يقال اما ان يکون ج حدا اوب اذ فی الاستثناء و الحصر يعود الکلام[2].

فان قيل الستم تبرهنــون علی المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرهـا علی انها جوهر وعلی ذاتياتهـا ؛ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها ، فاعلم ان مثل هذه وان کان لنا سبيل الی معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر بخصوصياتها لا يمکن لنا ان نحکم بان لا ذاتی لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اکتساب حد الشيئی عن حد ضده ايضا کما ظُنّ لعدم الاولوية و لعود الکلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الکثير فکان هذا حده فانـه ان اخذ حدالجزئيات علی خصوصهـا فلا تعدية الی الکلی و لکل واحد مـا ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لهـا ، و ان اخذ حد نـو ع الجزئيات فلا حاجة الی الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النو ع المطلوب حده و تُعد صفاته و يُری انتهاء کل صفة الی العام الذی ليس فوقه عـام آخر من الذاتيـات و يتنزل منه علی الترتيب من غير اخلال واسطة و يری الداخل فی الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التی تقوّم وجودماقسمته[3] والمقولات فی جواب ماهوالمرّتبة حتی ينتهی الی مقول لامقول تحته و تُجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس و تقرن بالفصول.

---

١) خ : شرا ىطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه فی المتن.

٢) شرح : و يظهر من هذا ايضا انه لايجوز ان يتبين باستثناء شرطية متصلة ولهذا لم يتعرض لذکره صاحب الکتاب .

٣) شرح : المقسمات التی تقوم وجود ما قسمته هی الفصول علی ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد و هو التركيب ، و القسمة تنفع فی هذا لئلا تنحذف واسطة وتتحقق بها التقاسيم الطولية والعرضية[1] فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغذی و غيره و تارة الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

فصل فی مشاركات بين الحد والبرهان : و قد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيئ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه و بين الشمس و كل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف ، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس ، فقد قدم فی الحد ما اخر فی البرهان [2].

و اعلم ان العلل الاربع، و هی الفاعلية كالنجار للكرسی و المادية كالخشب لـه و الصورية كهيئته و الغائية و هی التی لاجلها الشيئ كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيئ، والغائية و الصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسی لابهما بل بالكل دون الاخرين[3]. و قد تجتمع الاربعة فی قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متخذة من حديدة متطاولة معروضة محددة الاطراف

---

۱) شرح : التقاسيم الطولية هی ان ينقسم الشيئ الی قسمين اواكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الی قسمين آخرين فصاعدا والتقاسيم العرضية ان ينقسم الشيئ بوجهين من التقسيم فزايداً من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوسطا فی التقسيم الآخر كالمثال المذكور فی الكتاب .

۲) شرح · يريد ان زوال ضوء القمر متأخر فی البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس و هو فی الحد متقدم علی التوسط المذكور، و كذلك فی كل ما يتفق جوابا «ما» الذی يطلب به التصور و «لم» الذی يطلب به التصديق و ان كان فی المثال المذكور نظر لايليق ايراده اذ لامناقشة فی الامثلة .

۳) شرح : يريد ان هاتين العلتين [ای الصورية والغائية ـم] اذا وجد كل منهما دل علی وجود المعلول ــ لابه فقط بل به و بباقی العلل المذكورة ــ و لا كذلك حال العلتين الاخريين و هما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قد يكون موجودا و لايكون المعلول موجوداً .

لجزّ اعضاء الحيوان فی القتال ، فالصناعية اشارة الی الفاعلية و الی الثلاثة الاخری ما بقی[١].

و العلةالمساوية[٢] للمعلول تؤخذ فی القول الشارح له، و اقسامها الخاصة لا تؤخذ الا فی حد نوعه كالعفونة التی هی احد اسباب الحمی لا تؤخذ فی حد مطلق الحمی بل فی حد نوع منهما كحمی الغب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا والتی هی اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلايجعل الاوسط وجود المتخصص[٣]. و ان اشتركت العلل المتخصصة كورق الخروع والتين و الكرم التی هی اخص من سرعة الانتثار فی امر يساويه و هو انفشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر فی الكل[٤] و هو عرض الاوراق فليجعل المساوی الاوسط .

التلويح الخامس فی القياسات المغالطية

و الغلط فی القياس قد يقع بسبب مادته[٥] و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

---

١) شرح يريد انّ الحديدية هی العلة المادية ، و كونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصورية، و كونها لجزّ اعضاء الحيوان فی القتال هو العلة الغائية .

٢) شرح : يحترز بذلك عن العلة التی هی اخص كالاربعة للزوجية .

٣) شرح : يريد ان كل واحد من علتی السحاب هی اخص من مطلق السحاب فلا تجعل تلك العلة الاخص اوسط وجود مطلق المعلول وانما تجعل اوسط المعلول المتخصص بتلك العلة .

٤) شرح : يريد انّ ذلك الانفشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل فی كل احد من تلك العلل الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عايد الی ذلك الامر الآخر . و قوله فليجعل المساوی الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذی هو علة مساوية للمعلول اوسط فی البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام فی كل واحد من هذه العلل و وجه انحصارها فی الاربعة المذكورة يأتيك فی الفلسفة الاولی عند تقاسيم الوجود و هو غير لايق فی هذا الموضع . و فی مباحث البرهان كلام طويل لايناسب غرض الكتاب استقصائه.

٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشیئی و ما يشبهه و هی

اطربقية التعليقات فی الصفحة التالية

بشركة . و مـا هو بسبب الصورة فأن لا يكـون من شكل ناتج او من ضرب نـاتج بالاغفال عن شرائط سبقت في السواذج والمختلطات . و الذى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأنّ النتيجة مساوية للمقدمة فى المعرفة و الجهالة فانه ليس تبين احديهما بالأُخرى باولى من العكس ، او لكذبهـا ، و مع كذبهـا اذا اوردت في القياس فلابد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى اومعنوى اما الاول فقد يقع الاشتبـاه فى نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضابسبب المشابهة والمشككة،اولاشتباه بسبب الادوات كمايقع بسبب مصرف الربط،او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابتداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون فى العلم .

و المعنوى اما انيكون لغلط فى السور كاخذ الكلى[1] و كل واحد والكل، كل

١) شرح : الفرق بين الكلي و كل واحـد والكل قد مضى فى شرايط المقول على الكل ، و به يعرف الفـرق بين البعض السورى والجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء . واحترز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لمـا عرفت ان الجزء لايكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المتعلقة بالسور هى من باب الغلط بسبب فى جوهر اللفظ .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

محصورة فى ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشـارح ، بل قسمهـا الى ثلثة اقسام وذكر فى كل قسمة منها عدةمغالطات على سبيل الاستقراء . و التقسيم الحاصر هوالتقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بـان يقال الغلط (اوالمغالطة) امـا ان يتعلق باللفظ او بالمعنى والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم فى كتابه بالتفصيل و هو موجودفى كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس ومنطق التجريد وشرح منظومة السبزوارى، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد فى الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات

و هناك مغالطات من نـوع آخر لم يذكرها صاحب التلويحـات و هى التى يقال لها « المغالطات الخـارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خـارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و مـا يجرى مجرى ذلك .
و قد جرت عادتهم بعدم ذكر هذه المغالطات فى الكتب المختصرة ، والتعويل فى امرها على المطولات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السوري مكان الجزئي الحقيقي. او بسبب في الجهة كأخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها[١] و نحوها . اولسبب في نفس المقدمة و هو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طبيب و زيد حسن فيركّب و يقال زيد طبيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهي فرد وهذا يناسب الغلط اللفظي ايضا . اولايهام العكس كقولنا كل ثلج ابيض فيؤخذ كل ابيض ثلج او بان لا ينقل الموضوع بكليته في العكس. اولاخذ حكم الخاص للعام للتعدية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انها كذا للعرضية ليتعدى الى البياض فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلهافيما يدّعى انهقطعي مغالطة. او لاخذ لازم الشيئ مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف . او لأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان[٢] القاعد في السفينة الجارية متحرك و كل متحرك لاتبقى اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل . او لأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و بالعكس[٣]. او اخذ الذهني مكان العيني و بالعكس. او اخذ مثال الشيئ على حكمه.

---

١) شرح : كاستعمال « ليس بالضرورة » في موضع « بالضرورة ليس » وكذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخيره عنها . و اما قوله و نحوها فيحتمل ان يريد به الاطلاق و هو ليس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » في موضع « بالاطلاق ليس» ، ويحتمل ان يريد كل ما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم ولزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك في السلب او غيره وقد مضى مثاله .

٢) في الاصول . انا . وفي الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقدسبق مثاله في ضابط الحمل، و اما اخذ الذهني مكان العيني فهو كمن حكم على الجنس المنطقي بما يحكم به على الجنس

انظر بقية التعليقات في الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئه لجزئها . او للذهول عن شرائط الحمل . اولترك الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة فى الاذهان و معدومة عن الأعيان فليست موجودة فى الاعيان و لا معدومة عن الاذهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا معدومة فغلط و غلّط ، فرعاية الجهات و الحيثيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط فى المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ فى الكبرى الطبيعة الحيوانية التى لا تكون فى الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشتباه لفظى من الالف و اللام او نحوه فى غيره[1] . وقد يقع بسبب لفظ يشك انه من الموضوع اومن المحمول[2]،

---

١) شرح : قوله فى غيره ، اى فى غير هذا المثال . ٢) شرح : هذا من سوء اعتبار الحمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحاك و كل ضحاك حيوان » مع انه لا يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول فقيل « الانسان هو وحده ضحاك و كل ما هو وحده ضحك فهو حيوان » لجائت النتيجة « الانسان حيوان » ، وهى صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المثال بوجه آخر وهوان الصغرى عبارة عن قضيتين احديهما موجبة وهى « الانسان ضحاك » ، و الاخرى سالبة و هى « لا شيئ مما ليس بانسان ضحاك » ، و لفظة « وحده » هى الدالة على هذه السالبة ، فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » وباعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذاالجواب يكون المغالطة فى هذا المثال من باب جمع المسائل فى مسئلة .

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعى ، و اما عكسه فكمن حكم على الطبيعى بما يحكم به على المنطقى ، و اما اخذ مثال الشيئ على حكمه فكمن يحكم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها فى الذهن محرقة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكما حكم بعضهم ان السمع و البصر معللان بالحيوة و انما يعللان بها مع الآلات المخصوصة . اما قوله او جزئه لجزئها يريد اخذ جزء الحكم معللا بجزء العلة كتقبل رفعه الفا من الرجال مسافة ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف وليس ذلك بلازم بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اولعدم نقل الاوسط بكليته[١] او بسبب اختلاف الاصغر والا كبر فى المقدمتين والنتيجة[٢].

و من اهمال الاعتبارات ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكنة و الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينتقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون متحركا و كل متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة يتقوم بالحركة واجيب عنه بان الكبرى وجودية اى مادام متحركا مع الاعتراف بان نتيجة الممكنة الصغرى و الوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان يتأتى ان يقال كل انسان يمكن ان يتقوم بالحركة و ليس كذا ، و انما الغلط لان الكبرى ليست مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان و الفرس و غيرهما بل التقوم بالحركة للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدى الى الحقائق التى وراء المتحركية .

و وضع ما ليس بعلة علةً غلط يختص بالخلف[٣] وهو ان يُدّعى ان المحال كان لنقيض المطلوب و يكون لغيره .

ضابط : فاذا اورد عليك قياس فانظر فى جميع اجزائه و اسواره و جهاته و نفس مقدماته و حدودها[٤] ثم فى تركيبه انه من اى شكل و اعتبر شرائطها عساك لاتغلط[٥] ان شاء الله .

---

١) شرح : كقولنا : الانسان له شَعر و كل شعر ينبت فالانسان ينبت ، وهذا من باب سوء التأليف . ٢) شرح : كقولنا : الفلك المحدد للجهات ليس ورائه جهة فهولا ينخرق ، فينتج منه : الفلك لاينخرق ، فموضوع الصغرى و هوالفلك المحدد لم يكن هو بعينه موضوع النتيجة و هوالفلك مطلقا . و هذا من باب اخذ ما ليس بعلة علة. ٣) شرح : قد علمت ان وضع ما ليس بعلة علة فى الاصطلاح المذكور فى حصر المغالطات [انظر الملحقات م] لا يختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلح على تخصيصه به .

٤) شرح : فيه نظر لان المقدمات والحدود هى اجزاء القياس فلاحاجة بعد قوله «فانظر فى جميع اجزائها » الى ان يعطف عميه النظر فى « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية[١] فقد ينتفع بها فيما بعد و بعضها لوحى قد قدمناه من موضعه[٢] لحاجتنا اليه

ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم و لا عكس ، و لا يلزم من كذب الاعم كذب الاخص و لاعكس ، و الاعم صدقا اخص كذبا ، والاخص صدقا اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ففى الشرطية المتصلة اذا كان التالى اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدما و سالب المقدم تاليه و المتصلة موجبة صادقة ، و كذا فى الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستغراق[٣] و هو فى المحصورة الكلية و قد يقال بازاء الكلى . و الخاص يطلق على مفهومى الجزئى[٤] بالاشتراك ايضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثانى فاذا كان عام[٥] ذاتيا

١) كذا بالتأنيث فيجميع النسخ ، ولا شك فيجوازه (مع ان الاصل هوالتذكير كما فى قوله : و بعضها لوحى) فانه من باب « قطعت بعض اصابعه » و الشرط فى هذا الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما نص عليه ابن هشام فى المغنى ، و هذا الشرط موجود هنا كما لا يخفى . قوله فقد ينتفع ، لفظة « فقد » لا توجد الا فى نسخة م . قال الشارح : هاتان اللفظتان اعنى العرشى و اللوحى قد استعملهما فى عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبيّن مراده منهما ، و لعل مراده بالعرشى البحث الذىحصله بنظره و باللوحى مااخذه من الكتب، واللّٰهاعلم بالحقايق . ٢) فيالاصول: موضوعه،موصوفه . ٣) شرح : الشركة هى باعتبار كلية موضوعها و اما الاستغراق فلان الحكم فيها على كل فرد من افراده . ٤) شرح : قوله مفهومى الجزئى ، يريد بهما الجزئى الحقيقى والاضافى . ٥) شرح : يريد هيهنا بالعام الكلى و بالخاص الجزئى الاضافى .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . ٥) شرح : قولهعساك لاتغلط،لانالقياس كماستعرف ليس بعلة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معد لحصولها من المبدء الفياض ، و قديجوز فى بعض النفوس ان لا تستعد بذلك القياس لتحصيل شيء و ان كان ذلك القياس بعينه معدا لغير تلك النفس . و ربما اختلف ذلك فى نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر لما خلق له .

لخاص فما يجب على العام لطبيعته[١] و يمتنع عليه يجب ويمتنع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ، ولا يتعدى ما قلنا في كل واحد الى الآخر فان للخواص طبايع يجب و يمتنع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عمومه وجب على الجزئيات الحاضرة والشخصيات تحته و كذلك ما امكن و[٢] امتنع، و لاعكس . والقاعدة الكلية لوجوب امر لشيئ تبطل بعدمه في جزئي منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيئ على شيئ تبطل بوجوده في جزئي واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيئ على شيئ نوعي تثبت بوجوده في جزئي و عدمه في آخر و لا كذلك في الوجوب و الامتناع الا ان يبين انه لنفس الطبيعة في ذلك الجزئي . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يُعلم[٣] ان العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشيئ لتعقلها دونهما و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلي غير الكل فان الكلي ذهني فقط و يُعقل دون جزئياته و يتقوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته ولاتدخل فيه[٤] و يوجد شبهه[٥] في الجزئيات، والكل مع الاجزاء

---

١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يمتنع و يمكن لعموم الشيئ او لخصوصه كالحيوان والانسان فان ما يجب او يمتنع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يمتنع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ في ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق و لا كذلك الانسان الذى هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يمتنع و يمكن . ٢) ع : او . ٣) كذا ، و يحتمل : و ليعلم . ٤) م : فيها . و في الشرح : جزئيات الكلي داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل تدخل اجزائه فيه ولا تدخل تحته . ٥) شرح : في قوله شبهه فائدة وهى ان الكلي من حيث هو كلي لايدخل في الجزئي لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا والكلي لا وجود له في الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئي الموجود فيها ، بل الداخل في الجزئي شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لوحصل لكان له هوية لا يشاركه فيها غيره فلاكلية فلابد من التخصص .

ضابط : قال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل وكانه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم تحقق[1] ان الشيئ واجب اوممكن او ممتنع فنقول لا تحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنعا او لامكان ان لا يكون واجبا، وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضرورى .

ضابط : الشيئ اذا كان له جزآن متشابهان لايخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعتى ماء فان مجموعهما يشاركهما فى الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكمٍّ فى نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الاثنينية، وكذلك فى الاشكال كدائرة من قوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شيئان شيئاً واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين اوماء و لبن ، او بتبدّل احد جزئى شيئى و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواء و الاسود ابيض ، و [على] غيرذلك لا يتحد شيئان فانهما ان بقيا فهما اثنان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولايصير شيئى شيئين الا ما يقبل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان يبقى هو وحدث غيره فما صار هو اثنين فى نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شيئين .

ضابط : واللااولوية انما تستعمل فى شيئى نسبته الى الاشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات اىّ ماهية كانت ، واما اذا كانت فى عالم الاتفاقات و الاسباب المغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن[2] قال ان العطشان الذى عنده مياه تستوى نسبتها

---

١) ع : نتحقق .   ٢) ع : لمن .

الیه لا یُتصور ان یشرب واحدا قط لعدم الاولویة بالنسبة الیه، و لا یَعلم[١] ان عدم الاولویة و ان صح بالنسبة الیه فهیهنا اسباب اتفاقیة فلکیة و لکنها غائبة غیر ثابتة تُخصص واحداً لهیئة سماویة اقتضت لخصوصیتها[٢] ذلك ،فلا یستعمل هذا فی مثل هذه المواضع و لا فی الانواع المختلفة[٣].

ضابط لوحی : و الفرض صحیح[٤] لما یمکن فی نفسه اوعند خصمك او یمتنع و لکن لا من جهة یبنی الکلام علیها فانه اذا کان کذا لایجوز کمن ادعی ان شریك

١) الفعل بصیغة المعلوم، ای : ولایعلم هذاالقائل انالعطشان الخ ان عدمالاولویة الخ . ٢) م : بخصوصیتها . ٣) شرح : معناه ان الحکم باللااولویةانمایکون فیالاشیاء المتفقة النوع او المختلفة النوع، والاول علی قسمین : اما ان یختلف بالشدة والضعف او لایختلف ، والذی لایختلف هوکالمیاه التی تمثل بها وبیّن انه یترجح احدها علیالآخر بالهیئات السماویة والحرکات الفلکیة ، و اما المختلفات بالنوع فالترجیحفیها لذلك و لخصوصیات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و یختلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الکتاب لمیذکره امّا لانه اتبع المشهورفیانالاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع و انکان لا یری ذلک کما ستعرف (یعنی فی قسمالالهی منالکتاب ـم) رأیه فیه ، او لانه عوّل علی ان الحکم یظهر مما ذکر . ٤) ع : الصحیح . و فی الشرح : الفرض الغیرالواقع انما یصح ان یجعل طریقا مؤدیا الی المطلوب اذا کان علی احد وجهین احدهما ان یکون المفروض امرأممکنا، اما فی نفسه انکان القیاس برهانیا، او عند الخصم ان کان القیاس جدلیا ، و ثانیهما ان یکون المفروض ممتنعا لکن لا من الجهة التی یبنیالکلام فی القیاس علیها فانه اذاکان کذا لا یجوز استعماله فیالقیاس کمن ادعی ان شریک الباری ممکن و هوالمطلوب ، وصاحب الکتاب اقتصر علیذکر القیاس الاول و اضمر الثانی لدلالة القرینة علیه ، و حلّه انا نستفسرهل المراد بغیر الممتنع، الذی فی تالیصغری القیاسالاول ، انه کذلک فی نفسه او بحسب ذلکالفرض ؟ فانکان الاول منعنا الشرطیة ، و ان کان الثانی وجب ان یراعی هذا القید فی الباقی ، و کل غیرممتنع بحسب ذلك الفرض فهو ممکن بحسبه، فتکون النتیجة : لوفرضنا وجوده لکان ممکنا بحسب ذلك الفرض لکنا فرضنا وجوده فهو اذن ممکن بحسب ذلك ، ولیس ذلك هوالمطلوب ، بلالمطلوب انه ممکن فی نفس الامر ، هذا هوالحمل الحقیقی . وفی الکتاب انما حکم بعدم جواز هذا الفرض لانفرض وجودالشیئ متفرع علیامکانه وذلك الامکان هوالمطلوب هیهنا ، فکان الامر المفروض متفرعا علی المطلوب فلوکان تفرع المطلوب علیه لزم الدور .

الباری ممکن لانا لو فرضنا وجوده لکان غیر ممتنع و کل غیر ممتنع ممکن فهو ممکن‌مثل هذا لایجوز، و المحال من جمیع الوجوه[١] انماینفرض[٢] فی شرطیة یستثنی نقیض تالیها.

ضابط: کفاک فی اثبات ان الشیئ عدمی مثل السکون انك فی تصوره‌لاتحتاج الا الی استبقاء المحل و نفی شیئی عنه کاستبقاء الجسم ورفع الحرکة عنه.

ضابط: لا یتصور شیئان وجود کل واحد منهمابالاخرفیتقدم[٣] کل واحد منهما علی نفسه وعلی الآخر،هذا محال. وقیل انه لایجوزان یکون شیئان کل واحدمنهما مع الآخر ضرورةً فانه ان‌کان لکل منهما مدخل فی وجود الآخر فیتقدم علیه کما سبق، وان‌کان لاحدهمامدخل فقط فیتقدم فلامعیّة، و ان عدم الافتقار فیصح کل دون الآخر. ولیس هذا علی الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة و البنوة لایتصور وجود کل واحد منهما الا مع الآخر. والشیئان اذا کان لهما علة خارجة یجوز ان یقیم[٤] کل

---

١) شرح: الشیئی قدیکون محالا من بعض الوجوه دون بعض، و قد یکون محالا من جمیع الوجوه. و هذا الثانی انما ینفرض فی‌شرطیة یستثنی فیها نقیض تالیها لیستنتج من ذلك بطلان المقدم المفروض مع کونه محالا من جمیع الاعتبارات. و اما فرض ذلك علی غیر هذاالوجه فلایصحّ استعماله فی قیاس یستنتج منه‌المطلوب. ٢) خ: یفرض.

٣) شرح: اورد علی هذا ان التقدم ان ارید به التقدم بالزمان فممنوع اذ العلة یجب وجودالمعلول مع وجودها کما سنحقق ذلك [فی العلم الالهی من الکتاب — م] و ان ارید به التقدم بالذات فیستفسر عن معنی ذلك التقدم، ونحن لا نفهم منه الا کون الشیئی علة للآخر فیصیر المعنی من تقدم کل من الشیئین علی‌الآخر کون کل واحد منهما علةً للآخر و ذلك هوالذی ادّعیتم استحالته، فیکون الدلیل اعادة للدعوی بعبارة اخری، و ان ارید بالتقدم معنی ثالث فیجب اظهاره لیقع الکلام بحسبه — و اقسام التقدم ستعرفها فی تقاسیم الوجود من‌العلم الالهی — و الجواب ان التقدم بدیهی لایفتقر الی بیان فان کل واحد من‌العقلاء یتصور تقدم حرکة الید علی حرکة المفتاح و ان‌کانتا معا فی الزمان. فان‌کان‌المراد بذلك‌التقدم [ای فی عبارة صاحب‌الکتاب — م] هوالعلیة فیکفی فی تقریر ذلك ان یقال لوکان وجود کل منهما بالاخر لافتقر کل واحد منهما الی نفسه و الی‌الاخر لان المفتقر الی‌الشیئی مفتقر الی [مایفتقر الیه] ذلك الشیئی و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الی ذکر لفظ التقدم. ٤) خ: ان یکون.

واحدمنهما دون[١] الآخر ضرورة كلبنتين منحنيتين ، و قد يقع مثل ان يقام كل واحـد منهما مع الآخرضرورةً ولا يقوم احدهما الامع قيام الآخر . و توقف ابتلال الارض على المطر والمطر على الابخرة والابخرة على ابتلال الارض مثلا ليس بدورمحال[٢] فان ما توقف من ابتلال الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعـدد فمثل هذا الدور ممكن . والله اعلم[٣].

* * *

١) م : مع الآخر . ٢) شرح : انما الممتنع من الدور هو افتقار الشيئى الی ما كان مفتقرا اليه بعينه ، و فی هذه الصورة ليس كـذا ، بل هو افتقـار الشيئى الى ما كان شخص آخر من نوعه مفتقرا اليه ، و ذلك جايز لا استحالة فيه . ٣) توجد فی نسخة خ بعد لفظة « اعلم » كلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمدالله العلی الكبير والصلوة على خير خلقه محمدالبشيرالنذير » ، و يغلب على الظن انها كلمة لكاتب النسخة ختم بها عمله .

*

ملحقات واستدراكات

١

توجد في الكتاب مواضع يرى الناظر فيها اخطاء نحوية في الالفاظ وانحرافا عما يقتضيه القياس فيها ، و ربما يظن ان هذه اخطاء مطبعية شذّت عن نظر المصحح، و الأمر ليس كذلك بل هي صور اصلية موجودة باعيانها في الاصول اثبتناها في المتن على ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحيح قياسي نظراً الى ما يراه بعض ناقدي آثار السهروردي من انّ هذه الصور قد يمكن ان تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تكلمنا في هذه المسألة في مقدمة الكتاب. اما الاخطاء المطبعية فهي ما احصيناه في جدول التصويبات في آخر الكتاب و هي طفيفة جدا كما تراه هناك .

و المواضع المذكورة هي: ص ٢٧ س ٦ : كفى (كما في ؟) ، ص ٢٧ س ١٣: القضية المصرح بجهتها (المصرحة ؟) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ؟) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ؟) .

و لسنا ننكر ان احتمال الخطأ في النسخ قائم كما ذكرناه في مقدمة الكتاب .

و هناك كلمات مشكوكة القراءة كقوله في ص ٢٨ س ١: « لتداهر »، فلسنا ندرى اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف، و اما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام الا انى لا اجده في القواميس الموجودة عندي . لكنا يجب ان لا ننسى ان السهروردي صاحب صناعة في اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة في مقدمة الكتاب ، فليراجع .

٢

فی صفحة ٧١س ١٨ كلمة « مثلم » تصحیح قیاسی لكلمة « مسلم » بالسين، التی كانت توجد فی الاصول ، كما نبهت علیه فی تعلیقات الصفحة نفسها (تعلیقة رقم ٦) ، ولكنی الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصیریة اعتقد ان الصحیح (اوالاصح) هو «مسلم» بالسين (من التسلیم اومن الاسلام بمعنی التسلیم) وقد اخذه السهروردی من المثال الذی یتمثل به المنطقیون فی باب قیاس الضمیر وهو : هذا الانسان یخاطب العدو فهواذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر)، الا انه تمثل به فی باب المظنونات وبدّل صغری القیاس (فلان یخاطب العدو) بقوله : فلان یطوف باللیل ، والطواف باللیل انما یتمثل به المنطقیون فی مبحث المظنونات (شرح الشمسیة للقطب : فلان یطوف باللیل فهو سارق) و قد تمثل به السهروردی ایضا فی باب قیاس الضمیر (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة نتیجتین مختلفتین لموضعین مختلفین . و من الممكن ان یقال ان المثال لامناقشة فیه ، لكنی اعتقد ان تركیب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان یخاطب العدو » انسب من تركیبه مع « یطوف باللیل » .

٣

قوله فی ص ٦٤ س ١٥ : استقرار النتائج . یوجد فی بعض كتب المنطق كاساس الاقتباس و الجوهر النضید ، المطبوعین بطهران : « استقراء » ، بهمزة فی آخره ، لكن الاصول الموجودة عندنا من كتاب التلویحات متطابقة علی «استقرار» بالراء . و لكل من القرائتین وجه و لعل الاستقراء (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

فی الصفحه ٨٣ ، فی التعلیقة رقم ٤ ، اشرت الی التقسیم الحاصر للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لمــا هو المعمول فى التعليقات من الاختصار . الا انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم فى بحثه عن انواع المغالطات و يُرجع اليه احيانا (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هـذا التقسيم فى الملحقـات ليكون فى متناول يدالقارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصّه:

الغلط اوالمغالطة اما ان يتعلق باللفظ اوالمعنى ، و المتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده اوباعتبار تركيبه، والذى باعتبار الانفراد اما فى جوهراللفظ او فى احواله ، فما فى جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل فى ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذكور فى ايساغوجى . و ما فى احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للّفظ لا تدخل بعد تحصّله و هى الاحوال التصريفية ، او عرضية لــه داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالاعراب والبناء والشكل والاعجام. والذى باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباه فى نفس التركيب، او فى وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجودا او معـدوما ـ و يسمى تفصيل المركب ـ او يكون معدوما فيظن موجودا ـ و يسمى تركيب المفصل ـ فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلثة تتعلق بالبساطة و هى جوهراللفظ والتى فى احواله الذاتية و التى فى احواله العرضية ، و ثلثة تتعلق بــالتركيب و هى التى فى نفس التركيب و فى تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فامـا فى القضية الواحدة باعتبار انفرادها او فى القضايا باعتبار تركيبها . والذى فى القضية الواحدة اما فى احد جزئيها اوفيهما معا ، و ما فى الجزئين فا ما بان لايورد بل يشبّه بغيره كمفروضاته او عـوارضه و يسمى اخذ مـا بالعرض مكان مـا بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها ويسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما فى الجزئين كما يجعل كل واحد منهما فى موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و الذى فى القضايـا باعتبار التركيب القياسى او غيره يسمى جمع المسائل

في مسئلة و ما في التركيب القياسي اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احدمقدماته و هذاهوالمصادرة على المطلوب ، واما بان لاتكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ماليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكــون من جهةالمادّة او من جهة الصورة ، فا ما ما هو من جهة المادة فهو الذى ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمــات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعانى منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهــام العكس و منهــا اربعة باعتبار القضايا المركبة وهى جمع المسائل فى مسئلة و المصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة وسوءالتأليف . فهذا وجه الحصر فى هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة فى ص ٩٤ ضمن الاستدراكات، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

فى ص ٩ البياض الواقع فى اول السطر الاول خطأ مطبعى ، فلتقرء العبــارة متصلة بماقبلها .

*

*

فهرست منطق التلويحات

عنوان | صفحه

عنوان	صفحه

انتشارات دانشگاه تهران

عنوان	مؤلف
۱ – وراثت (۱)	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
۲ – A Strain Theory of Matter	» » محمود حسابی
۳ – آراء فلاسفه دربارهٔ عادت	ترجمهٔ » برزو سپهری
٤ – کالبدشناسی هنری	تألیف » نعمت‌الله کیهانی
٥ – تاریخ بیهقی جلد دوم	بتصحیح سعید نفیسی
٦ – بیماریهای دندان	تألیف دکتر محمود سیاسی
۷ – بهداشت و بازرسی خوراکیها	» » سرهنگ شمس
۸ – حماسه سرائی در ایران	» » ذبیح‌الله صفا
۹ – مزدیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی	» » محمد معین
۱۰ – نقشه برداری جلد دوم	» مهندس حسن شمسی
۱۱ – گیاه شناسی	» حسین گل گلاب
۱۲ – اساس الاقتباس خواجه نصیر طوسی	بتصحیح مدرس رضوی
۱۳ – تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول	تألیف دکتر حسن ستودهٔ تهرانی
۱٤ – روش تجزیه	» » علی اکبر پریمن
۱٥ – تاریخ افضل ـ بدایع الازمان فی وقایع کرمان	فراهم آوردهٔ دکتر مهدی بیانی
۱٦ – حقوق اساسی	تألیف دکتر قاسم زاده
۱۷ – فقه و تجارت	» زین العابدین ذوالمجدین
۱۸ – راهنمای دانشگاه	—
۱۹ – مقررات دانشگاه	—
۲۰ – درختان جنگلی ایران	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
۲۱ – راهنمای دانشگاه بانگلیسی	—
۲۲ – راهنمای دانشگاه بفرانسه	—
۲۳ – Les Espaces Normaux	تألیف دکتر هشترودی
۲٤ – موسیقی دورهٔ ساسانی	» مهدی برکشلی
۲٥ – حماسه ملی ایران	ترجمهٔ بزرگ علوی
۲٦ – زیست شناسی (۲) بحث درنظریهٔ لامارک	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
۲۷ – هندسه تحلیلی	» » علینقی وحدتی
۲۸ – اصول گداز و استخراج فلزات جلد اول	تألیف دکتر یگانه حایری
۲۹ – اصول گداز و استخراج فلزات » دوم	» » »
۳۰ – اصول گداز و استخراج فلزات » سوم	» » »
۳۱ – ریاضیات در شیمی	» » هورفر
۳۲ – جنگل شناسی جلد اول	» مرحوم مهندس کریم ساعی
۳۳ – اصول آموزش و پرورش	نگارش دکتر محمد باقر هوشیار
۳٤ – فیزیولژی گیاهی جلداول	» » اسمعیل زاهدی

عنوان	نگارش
۳۵ـ جبر و آنالیز	نگارش دکتر محمدعلی مجتهدی
۳۶ـ گزارش سفر هند	» » غلامحسین صدیقی
۳۷ـ تحقیق انتقادی در عروض فارسی	» » پرویز ناتل خانلری
۳۸ـ تاریخ صنایع ایران ـ ظروف سفالین	» » مهدی بهرامی
۳۹ـ واژه نامه طبری	» » صادق کیا
۴۰ـ تاریخ صنایع اروپا درقرون وسطی	» عیسی بهنام
۴۱ـ تاریخ اسلام	» دکتر فیاض
۴۲ـ جانورشناسی عمومی	» » فاطمی
۴۳ـ Les Connexions Normales	» » هشترودی
۴۴ـ کالبد شناسی توصیفی(۱) ـ استخوان‌شناسی	» دکتر امیراعلم ـ دکتر حکیم دکتر کیهانی ـ دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیك‌نفس ـ دکتر نائینی
۴۵ـ روان‌شناسی کودك	نگارش دکتر مهدی جلالی
۴۶ـ اصول شیمی پزشکی	» » آ. وارتانی
۴۷ـ ترجمه وشرح تبصرۀ علامه جلداول	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۴۸ـ اکوستیك «صوت» (۱) ارتعاشات ـ سرعت	» دکتر ضیاء الدین اسمعیل بیگی
۴۹ـ انگل شناسی	» » ناصر انصاری
۵۰ـ نظریه توابع متغیر مختلط	» » افضلی‌پور
۵۱ـ هندسه ترسیمی وهندسه رقومی	» احمد بیرشك
۵۲ـ درس‌اللغة والادب (۱)	» دکتر محمدی
۵۳ـ جانور شناسی سیستماتیك	» » آزرم
۵۴ـ پزشکی عملی	» » نجم‌آبادی
۵۵ـ روش تهیه موادآلی	» » صفوی گلپایگانی
۵۶ـ مامائی	» » آهی
۵۷ـ فیزیولژی گیاهی جلددوم	» » زاهدی
۵۸ـ فلسفه آموزش و پرورش	» دکتر فتح‌الله امیرهوشمند
۵۹ـ شیمی تجزیه	» » علی‌اکبر پریمن
۶۰ـ شیمی‌عمومی	» مهندس سعیدی
۶۱ـ امیل	ترجمۀ مرحوم غلامحسین زیرك‌زاده
۶۲ـ اصول علم‌اقتصاد	تألیف دکتر محمود کیهان
۶۳ـ مقاومت مصالح	» مهندس گوهریان
۶۴ـ کشت گیاه حشره کش پیرتر	» مهندس میردامادی
۶۵ـ آسیب شناسی	» دکتر آرمین
۶۶ـ مکانیك فیزیك	» « کمال جناب
۶۷ـ کالبدشناسی توصیفی(۲) ـ مفصل شناسی	تألیف دکتر امیراعلم ـ دکتر حکیم ـ دکتر کیهانی ـ دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیك‌نفس
۶۸ـ درمانشناسی جلد اول	تألیف دکتر عطائی
۶۹ـ درمانشناسی »دوم	» » »
۷۰ـ گیاه شناسی ـ تشریح عمومی نباتات	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
۷۱ـ شیمی آنالیتیك	» دکتر گاگیك
۷۲ـ اقتصادجلداول	» » علی‌اصغر پورهمایون

۷۳- دیوان سیدحسن غزنوی	بتصحیح مدرس رضوی
۷۴- راهنمای دانشگاه	—
۷۵- اقتصاد اجتماعی	تألیف دکترشیدفر
۷۶- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد دوم	» » حسن ستوده تهرانی
۷۷- زیبا شناسی	» علینقی وزیری
۷۸- تئوری سنتیک گازها	» دکتر روشن
۷۹- کارآموزی داروسازی	» » جنیدی
۸۰- قوانین‌دامپزشکی	» » میمندی‌نژاد
۸۱- جنگل‌شناسی جلد دوم	» مرحوم مهندس ساعی
۸۲- استقلال آمریکا	» دکترمجیر شیبانی
۸۳- کنجکاویهای علمی و ادبی	—
۸۴- ادوار فقه	» محمود شهابی
۸۵- دینامیک گازها	» دکتر غفاری
۸۶- آئین دادرسی دراسلام	» محمد سنگلجی
۸۷- ادبیات فرانسه	» دکترسپهبدی
۸۸- از سربن تا یونسکو- دو ماه در پاریس	» » علی‌اکبرسیاسی
۸۹- حقوق تطبیقی	» » حسن افشار
۹۰- میکروب‌شناسی جلداول	تألیف دکترسهراب-دکترمیرداماد
۹۱- میزراه‌جلد اول	» » حسین گلزی
۹۲- » » دوم	» » » »
۹۳- کالبد شکافی (تشریح عملی دست‌وپا)	» » نعمت‌الله کیهانی
۹۴- ترجمه وشرح تبصره علامه جلد دوم	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۹۵- کالبد شناسی توصیفی (۳) - عضله شناسی	» دکترامیراعلم-دکترحکیم دکتر کیهانی-دکترنجم‌آبادی- دکتر نیک‌نفس
۹۶- » » (۴) - رگ شناسی	» » » »
۹۷- بیماریهای گوش وحلق و بینی جلداول	تألیف دکترجمشیداعلم
۹۸- هندسهٔ تحلیلی	» » کامکار پارسی
۹۹- جبر و آنالیز	» » » »
۱۰۰- تفوق وبرتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)	» » بیانی
۱۰۱- کالبدشناسی‌توصیفی - استخوان‌شناسی اسب	» » میر بابائی
۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی	» » محسن عزیزی
۱۰۳- آزمایش وتصفیه‌آبها	نگارش دکتر محمد جواد جنیدی
۱۰۴- هشت مقاله تاریخی وادبی	» نصرالله فلسفی
۱۰۵- فیه مافیه	» بدیع‌الزمان فروزانفر
۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول	» دکتر محسن عزیزی
۱۰۷- الکتریسیته وموارد استعمال‌آن	» مهندس عبدالله ریاضی
۱۰۸- مبادلات انرژی درگیاه	» دکتراسمعیل زاهدی
۱۰۹- تلخیص‌البیان‌عن‌مجازات‌القران	» سید محمد باقر سبزواری
۱۱۰- دو رساله - وضع الفاظ و قاعده لاضرر	» محمود شهابی
۱۱۱- شیمی آلی جلداول تئوری واصول کلی	» دکتر عابدی
۱۱۲- شیمی آلی «ارگانیک» جلداول	» » شیخ

شماره و عنوان	نگارش
۱۱۳ـ حکمت الهی عام و خاص	نگارش مهدی قمشهٔ
۱۱۴ـ امراض حلق و بینی و حنجره	» دکتر علیم مروستی
۱۱۵ـ آنالیز ریاضی	» » منوچهر وصال
۱۱۶ـ هندسه تحلیلی	» » احمد عقیلی
۱۱۷ـ شکسته بندی جلد دوم	» » امیر کیا
۱۱۸ـ باغبانی (۱) باغبانی عمومی	» مهندس شیبانی
۱۱۹ـ اساس التوحید	» مهدی آشتیانی
۱۲۰ـ فیزیك پزشکی	» دکتر فرهاد
۱۲۱ـ اکوستیك «صوت» (۲) مشخصات صوت - لوله ـ تار	» » اسمعیل بیگی •
۱۲۲ـ جراحی فوری اطفال	» » مرعشی
۱۲۳ـ فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)	» علینقی منزوی تهرانی
۱۲۴ـ چشم پزشکی جلداول	» دکتر ضرابی
۱۲۵ـ شیمی فیزیك	» » بازرگان
۱۲۶ـ بیماریهای گیاه	» » خبیری
۱۲۷ـ بحث در مسائل پرورش اخلاقی	» » سپهری
۱۲۸ـ اصول عقاید و کرائم اخلاق	» زین العابدین ذوالمجدین
۱۲۹ـ تاریخ کشاورزی	» دکتر تقی بهرامی
۱۳۰ـ کالبدشناسی انسانی (۱) سر و گردن	» » حکیم و دکتر گنج بخش
۱۳۱ـ امراض واگیر دام	» » رستکار
۱۳۲ـ درس اللغة والادب (۲)	» » محمدی
۱۳۳ـ واژه نامه گرگانی	» » صادق کیا
۱۳۴ـ تك یاخته شناسی	» » عزیز رفیعی
۱۳۵ـ حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)	» » قاسم زاده
۱۳۶ـ عضله و زیبائی پلاستیك	» » کیهانی
۱۳۷ـ طیف جذبی و اشعه ایکس	» » فاضل زندی
۱۳۸ـ مصنفات افضل الدین کاشانی	» » مینوی و یحیی مهدوی
۱۳۹ـ روان شناسی (ازلحاظ تربیت)	» » علی اکبر سیاسی
۱۴۰ـ ترمودینامیك (۱)	» مهندس بازرگان
۱۴۱ـ بهداشت روستائی	نگارش دکتر زوین
۱۴۲ـ زمین شناسی	» » یدالله سحابی
۱۴۳ـ مکانیك عمومی	» » مجتبی ریاضی
۱۴۴ـ فیزیولوژی جلداول	» » کاتوزیان
۱۴۵ـ کالبدشناسی و فیزیولوژی	» » نصرالله نیك نفس
۱۴۶ـ تاریخ تمدن ساسانی جلداول	» سعید نفیسی
۱۴۷ـ کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول	» دکتر امیراعلم ـ دکتر حکیم
سلسله اعصاب محیطی	دکتر کیهانی ـ دکتر نجم آبادی ـ دکتر نیك نفس
۱۴۸ـ کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم	» » » »
سلسله اعصاب مرکزی	
۱۴۹ـ کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه	» » » »
۱۵۰ـ هندسه عالی (گروه و هندسه)	تألیف دکتر اسدالله آل بویه
۱۵۱ـ اندام شناسی گیاهان	» » پارسا

۱۵۲ـ چشم پزشکی (۲)	نگارش دکتر ضرابی
۱۵۳ـ بهداشت شهری	« « اعتمادیان
۱۵۴ـ انشاء انگلیسی	« بازارگادی
۱۵۵ـ شیمی آلی (ارگانیک) (۲)	« دکتر شیخ
۱۵۶ـ آسیب شناسی (کانکلیوف استلر)	« « آرمین
۱۵۷ـ تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی	« « ذبیح‌الله صفا
۱۵۸ـ تفسیر خواجه عبدالله انصاری	بتصحیح علی‌اصغر حکمت
۱۵۹ـ حشره‌شناسی	تألیف جلال افشار
۱۶۰ـ نشانه‌شناسی (علم‌العلامات) جلد اول	« دکتر محمدحسین میمندی‌نژاد
۱۶۱ـ نشانه‌شناسی بیماریهای اعصاب	« « صادق صبا
۱۶۲ـ آسیب‌شناسی عملی	« « حسین رحمتیان
۱۶۳ـ احتمالات و آمار	« « مهدوی اردبیلی
۱۶۴ـ الکتریسته صنعتی	« « محمد مظفری زنگنه
۱۶۵ـ آئین دادرسی کیفری	« « محمدعلی هدایتی
۱۶۶ـ اقتصاد سال اول (چاپ‌دوم اصلاح‌شده)	« « علی‌اصغر پورهمایون
۱۶۷ـ فیزیک (تابش)	« « روشن
۱۶۸ـ فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلددوم)	« علینقی منزوی
۱۶۹ـ « « « « (جلدسوم-قسمت‌اول)	« محمدتقی دانشپژوه
۱۷۰ـ رساله بود و نمود	« محمود شهابی
۱۷۱ـ زندگانی شاه‌عباس اول	« نصرالله فلسفی
۱۷۲ـ تاریخ بیهقی (جلدسوم)	بتصحیح سعید نفیسی
۱۷۳ـ فهرست نشریات ابوعلی‌سینا بزبان فرانسه	« « «
۱۷۴ـ تاریخ مصر (جلداول)	تألیف احمد بهمنش
۱۷۵ـ آسیب‌شناسی آزردگی سیستم رتیکولو آندوتلیال	« دکتر آرمین
۱۷۶ـ نهضت‌ادبیات‌فرانسه دردوره رومانتیک	« مرحوم‌زیرک‌زاده
۱۷۷ـ فیزیولژی (طب عمومی)	نگارش دکتر مصباح
۱۷۸ـ خطوط لبه‌های جذبی (اشعه‌ایکس)	« « زندی
۱۷۹ـ تاریخ مصر (جلددوم)	« احمد بهمنش
۱۸۰ـ سیر فرهنگ در ایران و مغرب‌زمین	« دکتر صدیق‌اعلم
۱۸۱ـ فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلدسوم-قسمت‌دوم)	« محمدتقی دانش‌پژوه
۱۸۲ـ اصول فن کتابداری	« دکتر محسن صبا
۱۸۳ـ رادیو الکتریسیته	« « رحیمی
۱۸۴ـ پیوره	« « محمود سیاسی
۱۸۵ـ چهار رساله	« محمد سنگلجی
۱۸۶ـ آسیب‌شناسی (جلددوم)	« دکتر آرمین
۱۸۷ـ یادداشت‌های مرحوم قزوینی	فراهم‌آورده آقای ایرج افشار
۱۸۸ـ استخوان شناسی مقایسه‌ای (جلددوم)	تألیف دکتر میربابائی
۱۸۹ـ جغرافیای عمومی (جلداول)	« « مستوفی
۱۹۰ـ بیماریهای واگیر (جلداول)	« « غلامعلی بینش‌ور
۱۹۱ـ بتن فولادی (جلد اول)	« مهندس خلیلی

عنوان	مؤلف
۱۹۲ـ حساب جامع وفاضل	نگارش دکتر مجتهدی
۱۹۳ـ ترجمهٔ مبدء ومعاد	ترجمه آقای محمودشهابی
۱۹۴ـ تاریخ ادبیات روسی	تألیف « سعید نفیسی
۱۹۵ـ تاریخ تمدن ایران ساسانی	« « « «
۱۹۶ـ درمان تراخم با الکتروکوآگولاسیون	« دکتر پرفسور شمس
۱۹۷ـ شیمی وفیزیك (جلداول)	« « توسلی
۱۹۸ـ فیزیولوژی عمومی	« « شیبانی
۱۹۹ـ داروسازی جالینوسی	« « مقدم
۲۰۰ـ علم العلامات نشانه‌شناسی (جلد دوم)	« « میمندی نژاد
۲۰۱ـ استخوان شناسی (جلد اول)	« « نعمت‌اله کیهانی
۲۰۲ـ پیوره (جلد دوم)	« « محمود سیاسی
۲۰۳ـ علم النفس ابن‌سینا وتطبیق آن با روانشناسی جدید	« « علی‌اکبر سیاسی
۲۰۴ـ قواعدفقه	« آقای محمودشهابی
۲۰۵ـ تاریخ سیاسی ودیپلوماسی ایران	« دکتر علی‌اکبربینا
۲۰۶ـ فهرست مصنفات ابن‌سینا	« « مهدوی
۲۰۷ـ مخارج الحروف	تصحیح وترجمهٔ دکتر پرویز ناتل‌خانلری
۲۰۸ـ عیون الحکمه	ازابن‌سینا ـ چاپ عکسی
۲۰۹ـ شیمی بیولوژی	تألیف دکترمافی
۲۱۰ـ میکربشناسی (جلد دوم)	« آقایان دکتر سهراب ـ دکتر میردامادی
۲۱۱ـ حشرات زیان‌آور ایران	« مهندس عباس‌دواچی
۲۱۲ـ هواشناسی	« دکتر محمد منجمی
۲۱۳ـ حقوق‌مدنی	« « سیدحسن امامی
۲۱۴ـ ماخذقصص وتمثیلات مثنوی	نگارش آقای فروزانفر
۲۱۵ـ مکانیك استدلالی	« پرفسور فاطمی
۲۱۶ـ ترمودینامیك (جلد دوم)	« مهندس بازرگان
۲۱۷ـ گروه بندی وانتقال خون	« دکتریحیی پویا
۲۱۸ـ فیزیك ، ترمودینامیك(جلداول)	« « روشن
۲۱۹ـ روان پزشکی (جلدسوم)	« « میرسپاسی
۲۲۰ـ بیماریهای درونی (جلداول)	« « میمندی‌نژاد
۲۲۱ـ حالات‌عصبانی یانوروز	ترجمه « چهرازی
۲۲۲ـ کالبدشناسی توصیفی (۷) (دستگاه گوارش)	تألیف دکتر امیراعلم ـ دکترحکیم دکتر کیهانی ـ دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیك‌نفس
۲۲۳ـ علم الاجتماع	تألیف دکتر مهدوی
۲۲۴ـ الهیات	« فاضل تونی
۲۲۵ـ هیدرولیك عمومی	« مهندس ریاضی
۲۲۶ـ شیمی عمومی معدنی فلزات(جلداول)	تألیف دکتر فضل‌الله شیروانی
۲۲۷ـ آسیب‌شناسی آزردکیهای سورنال « غده فوق کلیوی »	« « آرمین
۲۲۸ـ اصول الصرف	« علی‌اکبرشهابی
۲۲۹ـ سازمان فرهنگی ایران	تألیف دکترعلی کنی

عنوان	نگارش
۲۳۰ـ فیزیك، ترمودینامیك (جلد دوم)	نگارش دکتر روشن
۲۳۱ـ راهنمای دانشگاه	—
۲۳۲ـ مجموعهٔ اصطلاحات علمی	—
۲۳۳ـ بهداشت غذائی بهداشت نسل	نگارش دکتر فضل‌الله صدیق
۲۳۴ـ جغرافیای کشاورزی ایران	« دکتر تقی بهرامی
۲۳۵ـ ترجمه النهایه باتصحیح ومقدمه (۱)	« آقای سیدمحمد سبزواری
۲۳۶ـ احتمالات و آمار ریاضی (۲)	« دکتر مهدوی اردبیلی
۲۳۷ـ اصول تشریح چوب	« مهندس رضا حجازی
۲۳۸ـ خون‌شناسی عملی (جلداول)	« دکتر رحمتیان‌دکتر شمسا
۲۳۹ـ تاریخ ملل قدیم آسیای غربی	« « بهمنش
۲۴۰ـ شیمی تجزیه	« « شیروانی
۲۴۱ـ دانشگاهها ومدارس عالی امریکا	« «ضیاءالدین اسمعیل بیکی
۲۴۲ـ پانزده گفتار	« آقای مجتبی مینوی
۲۴۳ـ بیماریهای خون (جلد دوم)	« دکتر یحیی پویا
۲۴۴ـ اقتصاد کشاورزی	« « احمد هومن
۲۴۵ـ علم العلامات (جلدسوم)	« « میمندی نژاد
۲۴۶ـ بتن آرمه (۲)	« آقای مهندس خلیلی
۲۴۷ـ هندسهٔ دیفرانسیل	« دکتر بهفروز
۲۴۸ـ فیزیولژی گل‌ورده بندی تك لپه‌ایها	« « زاهدی
۲۴۹ـ تاریخ زندیه	« « هادی هدایتی
۲۵۰ـ ترجمه النهایه باتصحیح ومقدمه (۲)	« آقای سبزواری
۲۵۱ـ حقوق مدنی (۲)	نگارش دکتر امامی
۲۵۲ـ دفتر دانش وادب (جزء دوم)	—
۲۵۳ـ یادداشتهای قزوینی (جلد دوم ب، ت، ث، ج)	« ایرج افشار
۲۵۴ـ تفوق وبرتری اسپانیا	« دکتر خانبابا بیانی
۲۵۵ـ تیره شناسی (جلد اول)	« « احمد پارسا
۲۵۶ـ کالبد شناسی توصیفی (۸) دستگاه ادرار وتناسل ـ پردهٔ صفاق	تألیف دکتر امیر اعلم ـ دکتر حکیم ـ دکتر کیهانی دکتر نجم آبادی ـ دکتر نیك نفس
۲۵۷ـ حل مسائل هندسه تحلیلی	نگارش دکتر علینقی وحدتی
۲۵۸ـ کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل‌شناسی مقایسه‌ای)	« « میربابائی
۲۵۹ـ اصول ساختمان ومحاسبه ماشینهای برق	« مهندس احمد رضوی
۲۶۰ـ بیماریهای خون ولنف (بررسی بالینی وآسیب شناسی)	« دکتر رحمتیان
۲۶۱ـ سرطان‌شناسی (جلد اول)	« « آرمین
۲۶۲ـ شکسته بندی (جلد سوم)	« « امیر کیا
۲۶۳ـ بیماریهای واگیر (جلددوم)	« « بینش‌ور
۲۶۴ـ انگل‌شناسی (بندپائیان)	« « عزیز رفیعی
۲۶۵ـ بیماریهای درونی (جلددوم)	« « میمندی‌نژاد
۲۶۶ـ دامپروری‌عمومی (جلداول)	« « بهرامی
۲۶۷ـ فیزیولوژی (جلددوم)	« « علی کاتوزیان
۲۶۸ـ شعر فارسی (درعهدشاهرخ)	« « یارشاطر